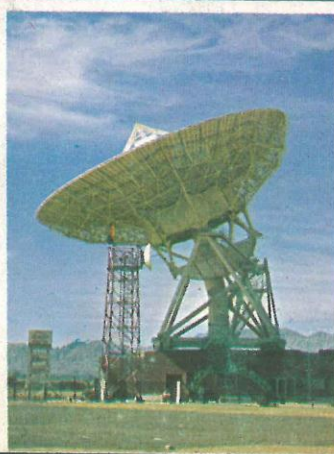
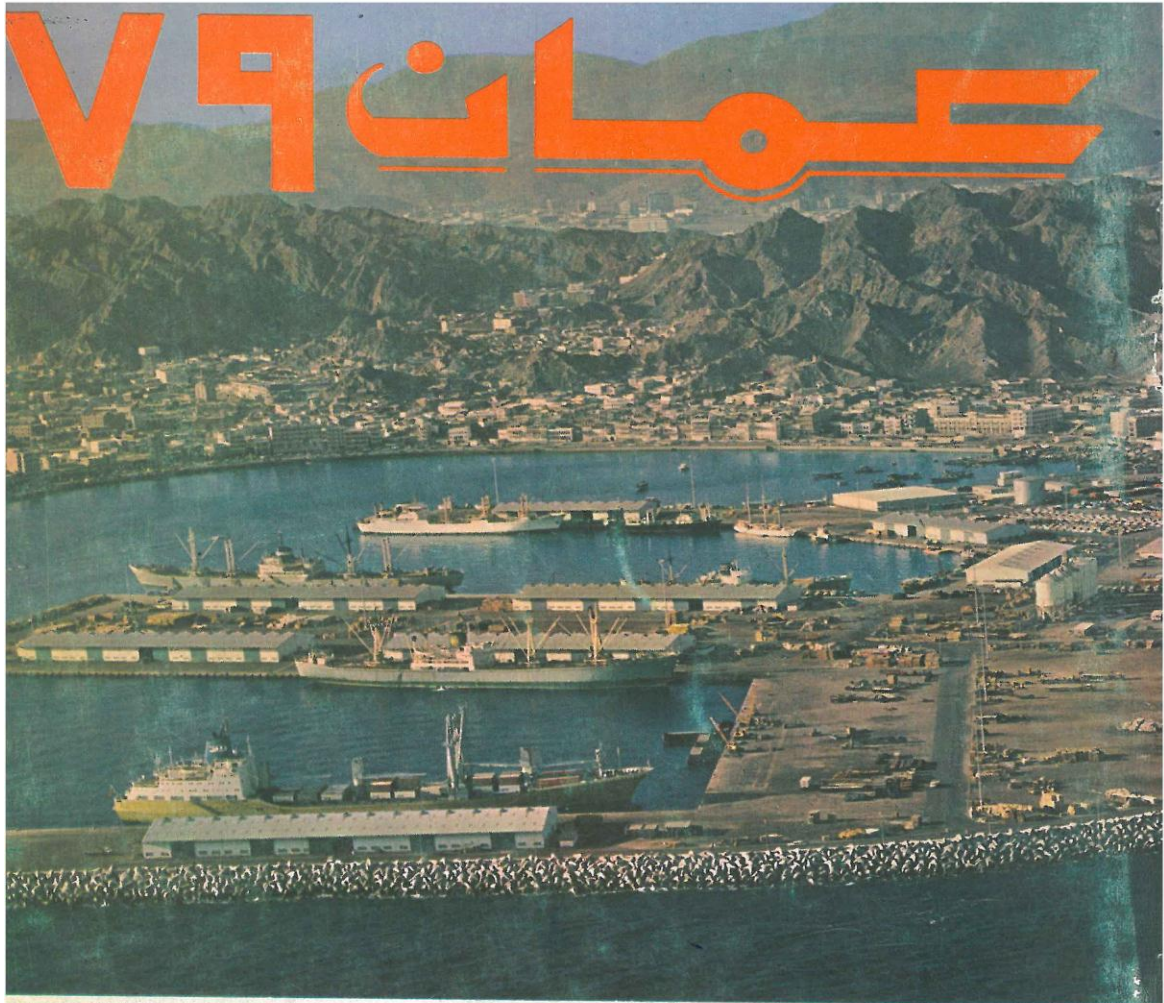




عمان ٧٩

صدر عن
وزارة الاعلام وشئون الشباب
١٣٩٩ - ١٩٧٩



جلالة السلطان قابوس المعظم

نظرة عامة ..

تنعم سلطنة عمان اليوم باستقرار سياسي واقتصادي وارتفاع في مستوى المعيشة بعد مضي تسع سنوات فحسب على خروجها من عزلتها وانطلاقها من تخلف القرون الوسطى . فقد ارتفع دخل الفرد تسعة أضعاف : من ٦٧ ريالاً عمانياً قبل أن يتولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في يوليو ١٩٧٠ إلى ٥٨٧ ريالاً عمانياً في ١٩٧٧ . وتمضي بنجاح ، خطة خمسية للتنمية ، بدأت في ١٩٧٦ لتنويع الاقتصاد بدلاً من تركيز الاعتماد على عائدات النفط . ففي السنوات الثلاث الأولى زاد الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢٣,٦٪ وهذه النسبة تفوق كثيراً معدل النمو المحدد . ومن المتوقع أن يزداد الناتج القومي الإجمالي هذا العام بنحو ٥٪ دون أخذ ارتفاع أسعار النفط الخام بعين الاعتبار ومن المقدر أيضاً تحقيق زيادة أكبر للسنة المقبلة عندما تبدأ حقول النفط الجديدة في الإنتاج في أواخر سنة ١٩٨٠ ومع استمرار حركة النمو في البلاد فإن الخطة الخمسية الراهنة سوف تنتهي في ١٩٨٠ بتحقيق معدل من النمو أعلى من المعدل المقرر وهو ١٢,٦٪ . وفي مجال التنمية الاجتماعية فإن المواطن العماني في السلطنة اليوم ينعم بخدمات اجتماعية يمكن مقارنتها بأفضل الخدمات الاجتماعية في العالم العربي .

إن تحول عمان من تخلف القرون الوسطى لتصبح فى فترة وجيزة من الزمن دولة عربية عصرية نابضة بالحياة ، حقيقة ظاهرة للعيان على الرغم من أن انتاج السلطنة من النفط متواضع ودخلها قليل نسبيا وعلى الرغم من انه كان عليها ان تسحق تمردا فى المنطقة الجنوبية (ظفار) الواقعة على حدود اليمن الجنوبية .

وبقاء عمان فى حالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي امر مهم للعالم ذلك لأنها تحتل مركزا استراتيجيا بالغ الأهمية ومساحتها التى تبلغ ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع ، تمتد من مضيق هرمز شمالا الى الحدود مع اليمن الجنوبية جنوبا وتسيطر عمان على الطرف الشرقى من هذا المضيق الذى تمر عبره ناقلات النفط التى تحمل ٩٠٪ من نفط اليابان و ٦٥٪ من نفط دول أوروبا الغربية و ٣٠٪ من نفط الولايات المتحدة الأمريكية .

بدأت حركة التنمية المعاصرة فى عمان فى الثالث والعشرين من يوليو ١٩٧٠ عندما تسلم جلالة السلطان قابوس الحكم من أبيه الذى حكم البلاد حقبة من الزمن امتدت ٣٨ عاما . وعلى الرغم من استغلال النفط بكميات تجارية فى ١٩٦٧ ، فإنه لم يحدث أي تطور آخر فى البلاد .

كانت هناك ثلاث مدارس ابتدائية للبنين ومستشفى واحد للبعثة الأمريكية يحتوى على ١٢ سريرا وعشرة كيلو مترات من الطرق المعبدة . وكانت بيوت عدد قليل من الأثرياء تنعم بالكهرباء بينما ترك الألفوف من العمانيين البلاد للدراسة والعمل والعيش فى الخارج .

وكانت المهمة التى تواجه جلالة السلطان قابوس لاعادة بناء سلطنة عمان ، التى كانت فى يوم من الأيام دولة بحرية وتجارية عظيمة الشأن ، مهمة كبيرة أعلن جلالته فى أول كلمة خاطب بها شعبه « اننى أعدكم بأن يكون أول عمل أعتزم القيام به هو البدء فى أسرع وقت ممكن لانشاء حكومة عصرية وسأعمل جادا على توفير الحياة الكريمة واتاحة فرص أفضل فى المستقبل للجميع ويتوجب على كل واحد منكم ان يساعد فى تحقيق هذا الهدف » .

وهكذا أعلن جلالته عن تصوراته لعمان جديدة وجرى للمرة الأولى استخدام عائدات النفط لمنفعة الشعب . واستجاب الشعب العماني لنداء جلالة السلطان قابوس وعاد الألوف من العمانيين من الخارج ، ليساهموا في بناء بلادهم في حين بدأ المتمردون الذين تدعمهم دولة أجنبية يفقدون دعم ابناء المنطقة الجنوبية الى أن هزموا نهائيا في ١٩٧٥ .

وبدأ تنفيذ برنامج ضخم للتنمية لبناء أسس الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وانشئت المدارس والمستشفيات والعيادات الطبية والطرق والمباني السكنية . وأدخل نظام المساعدات الاجتماعية وشرعت الفتيات في الذهاب الى المدارس ، لأول مرة . وانشىء ميناء جديد في مسقط ، العاصمة ، بينما يجرى العمل على توسيع ميناء ريسوت في المنطقة الجنوبية . وبدأ مطار السيب الدولي ، الذى يستطيع استقبال أحدث الطائرات فى العالم وأضخمها ، فى العمل فى ١٩٧٣ ، فى حين أن مطارا ثانيا فى صلالة يستقبل الطائرات التى تقوم برحلات داخلية .



مطار السيب الدولي المجهز لاستقبال أضخم أنواع الطائرات

وانشئت خدمات للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وبدأت سلطنة عمان الاتصال مع العالم بافتتاح محطة الأقمار الأرضية فى سنة ١٩٧٤ . كما أدخل التلفزيون الملون لأول مرة فى البلاد .

وفى سلطنة عمان اليوم يبلغ عدد الطلاب والطالبات الذين يتلقون العلم فى ٣٥٣ مدرسة نحو ٨٨ ألف طالب وطالبة . وتوجه الحكومة الان عناية خاصة لرفع مستوى التعليم واعداد الشباب العماني لمواجهة حاجات السلطنة فى المستقبل للأيدي العاملة المدربة . كما يجرى «تعمين» المناهج الدراسية وإضفاء الطابع العماني عليها .

ويبلغ عدد المستشفيات التى انشئت فى السلطنة ١٣ مستشفى وتصل الخدمات الصحية حتى الى المناطق النائية . وسيتم فى العام القادم بناء ١٣٠٠ وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود ، ويجرى العمل باستمرار على توسيع المرافق والخدمات الاجتماعية الأخرى .

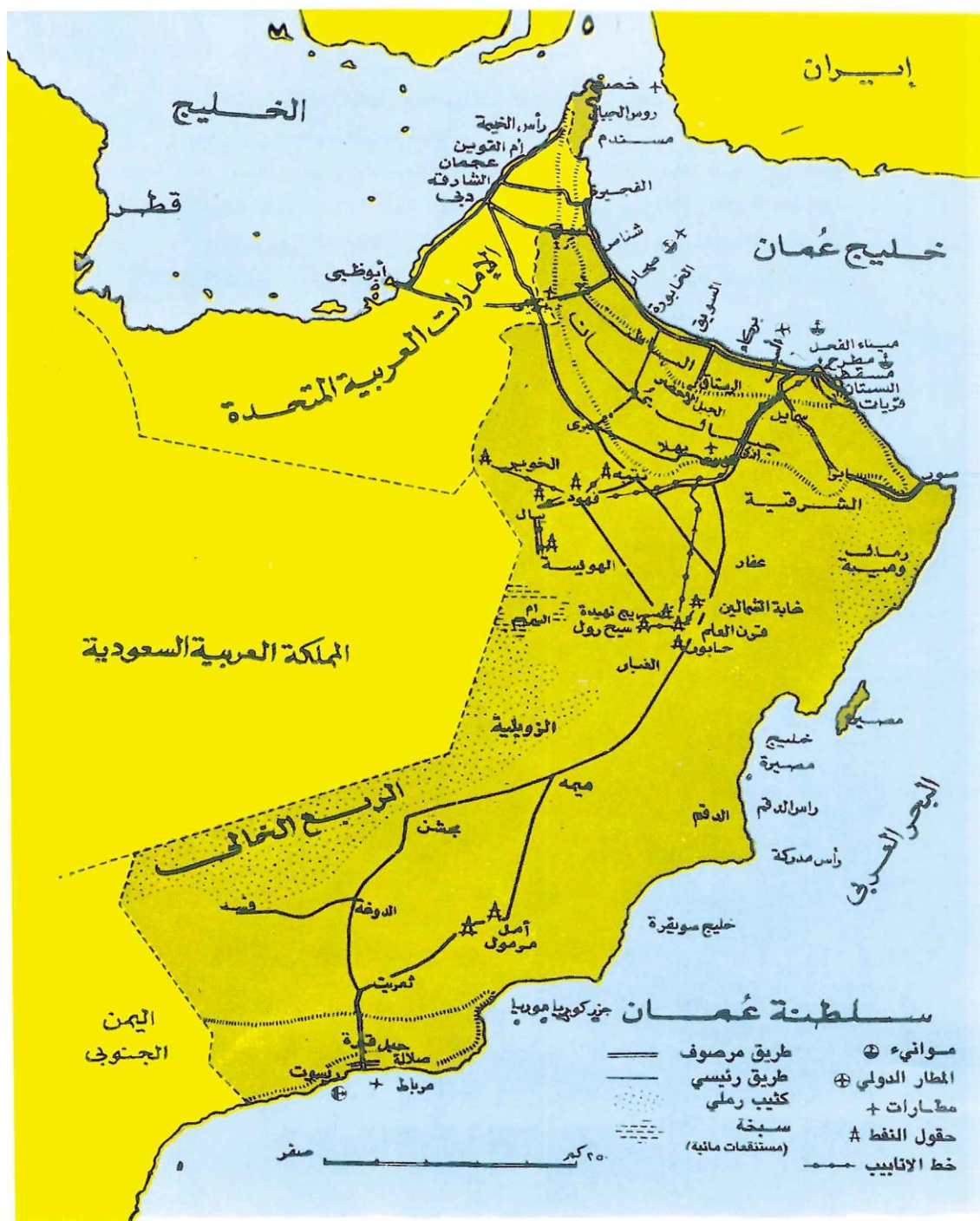
وقد جرى تطوير طرق المواصلات والنقل والتسهيلات الأخرى على نطاق أوسع لتلبية متطلبات حركة النمو الاقتصادي فى البلاد .

وعلى الصعيد الدولي ، فان سلطنة عمان دولة عضو فى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجموعة دول عدم الانحياز . وقبل ١٩٧٠ كانت السلطنة تقيم علاقات دبلوماسية مع ثلاث دول فقط هى بريطانيا والولايات المتحدة والهند ، أما اليوم فهناك أكثر من ٤٠ بعثة دبلوماسية معتمدة لدى السلطنة بالإضافة الى ٣٠ بعثة دبلوماسية للسلطنة فى الخارج . وطوال السنوات التسع التى تحققت خلالها درجة عالية من النمو والازدهار حرصت سلطنة عمان على المحافظة على تراثها القومى . فقد أصر صاحب الجلالة السلطان قابوس على ضرورة المحافظة على العادات والتقاليد العمانية العريقة بحيث لا تتأثر عليها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة .

وصاحب الجلالة على اتصال شخصي دائم مع ابناء شعبه ، إذ يتجول فى طول البلاد وعرضها للتعرف على متطلباتهم ولعرفة ما اذا كانت

الحكومة تقوم بالعمل الكافي لخدمة المواطنين وأيضا لمعرفة ما اذا كانوا يفهمون سياساتها ويقبلونها .
وتبشر السنوات العشر القادمة فى عقد الثمانينات بمزيد من النمو الاقتصادى عندما تبدأ حقول النفط الجديدة والمشروعات الصناعية والمشاريع الأخرى فى حقل التعدين وقطاعى الزراعة وصيد الأسماك فى الانتاج . وفى مجال التنمية الاجتماعية سيكون هناك توسع مستمر لتحسين حياة الشعب العمانى ورفع مستوى معيشته .





جغرافيت عمان

تقع سلطنة عمان فى أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية وتبلغ مساحة أراضيها ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضي الجبلية التى تتخللها الوديان والبقاع الخضراء التى تحولت بفضل جهود الانسان الى مناطق صالحة للزراعة ، حيث تتم زراعتها بالفعل . وتمتد سلسلة الجبال من رأس الحد فى الشمال الشرقى لتلتقى مع السلاسل الجبلية الممتدة من رأس مسندم . ويتراوح ارتفاع رؤوس الجبال من ألف متر الى ٣,٠٧٥ متراً عند الجبل الأخضر الذى تكسوه الخضرة وتكثر فيه أشجار الفاكهة على اختلاف أنواعها . وإلى الشرق من سلاسل الجبال يقع سهل الباطنة الساحلي الخصب الذى يمتد مسافة ٣٠٠ كيلو متر ما بين البحر والجبال على امتداد المسافة من العاصمة مسقط الى الحدود مع الإمارات . وتعتبر سلطنة عمان من حيث مساحة الأراضي ثانى أكبر بلد فى شبه الجزيرة العربية .

المناخ .

يتنوع المناخ من منطقة الى أخرى . فهو حار ورطب صيفا فى المنطقة الساحلية وحار وجاف فى المناطق الداخلية باستثناء بعض المناطق المرتفعة حيث يكون الجو معتدلاً طوال العام . وكذلك الحال فى المنطقة الجنوبية حيث المناخ أكثر اعتدالاً . وبشكل عام فإن الأمطار تتساقط بكميات

قليلة وفى أوقات غير منتظمة وذلك باستثناء المنطقة الجنوبية حيث تهطل
الأمطار الغزيرة شهرى حزيران وتشرين الأول بين (يونيو وأكتوبر) بتأثير
الرياح الموسمية .

السكان .

تشير التقديرات الأولية الى أن عدد السكان فى سلطنة عمان يبلغ مليوناً
ونصف مليون نسمة . ويعمل غالبية السكان فى الزراعة والتجارة وصيد
الأسماك .



التاريخ



تشكل سلطنة عمان واحدا من أقدم الكيانات السياسية في شبه الجزيرة العربية . وتدل الآثار القديمة على أن أول نشاط للإنسان في عمان يرجع تاريخه الى العصر الحجري ، أي منذ عشرات الآلاف من السنين قبل الميلاد وأول دليل على النشاط التجاري في عمان يرجع تاريخه الى مطلع العصر الألفي الثالث قبل الميلاد ويتمثل أول سجل في العالم عن الملاحة التجارية عبر البحار في رحلات أسطول مجان - اسم عمان القديم - الذي كانت سفنه تبخر الى بلاد السومريين (التي كانت قائمة قبل بلاد بابل) ، محملة بالاختشاب والنحاس والمعادن الأخرى .

وكانت المنطقة الجنوبية من عمان (ظفار) تشكل جزءاً من حضارة جنوب الجزيرة العربية العريقة في القدم التي يرجع منشؤها إلى مملكة سبأ وحمير .

ويبدأ تاريخ عمان المدون بظهور القبائل واستيطانها في عمان في القرن الثاني قبل الميلاد : وقد جاءت هذه القبائل من نجد واليمن وكانت قبيلة الازد أول قبيلة هاجرت الى عمان ، وتنتمي الأسرة الحاكمة اليوم في سلطنة عمان الى هذه القبيلة .

وكانت سلطنة عمان من أوائل البلاد التي اعتنقت الاسلام الذي كان له الفضل في توحيد القوى القبلية تحت لوائه وعلى اساسه تركز الانظمة السياسية والتشريعية والمجتمع العماني ككل . وخلال العصر الذهبي التجاري لعمان بين القرن السابع والقرن الخامس عشر الميلادي كانت

السفن العمانية تنشر الرسالة المحمدية فى أماكن بعيدة كإفريقيا والصين . وعندما وصل البرتغاليون الى سلطنة عمان سنة ١٥٠٧ ميلادية توقف هذا العصر الذهبى مؤقتا الى أن أنهيت سيطرة البرتغاليين على السواحل العمانية فى سنة ١٦٩٤ وقد طرد البرتغاليون من الخليج الى إفريقيا الشرقية حيث تم الاستيلاء على الكثير من قلاعهم وأصبحت عمان أول دولة غير أوربية يمتد نفوذها الى القارة الإفريقية .

وخلال القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر كانت عمان هي القوة البحرية المسيطرة فى الجانب الغربى من المحيط الهندي . وكانت الثروة التي تجمعت لعمان من خلال نشاط تجارتها البحرية قد أستخدمت فى البداية فى تطوير الزراعة فى البلاد . لكن الاستقرار الداخلى فى عمان فى أواسط القرن الثامن عشر ، عندما فقدت أسرت اليعاربة السيطرة على البلاد أصبح مهدداً ، واضحت عمان مهددة ومعرضة لأخطار الغزو الخارجى والانقسامات الداخلية . وفى هذه الفترة ظهر الإمام أحمد بن سعيد ، حاكم صحار ، وأستطاع أن يحشد القوى الوطنية حوله وأن ينقذ البلاد من الخطر المهدق بها . وكان توليه الحكم بداية لحكم أسرة آل سعيد التي استمرت كإسرة حاكمة حتى يومنا هذا .

وخلف الإمام أحمد بن سعيد عدد من الزعماء البارزين ومن بينهم السلطان سعيد بن سلطان الذي تولى الحكم فى العام ١٨٠٧ واستمر فى تطوير سلطنة عمان كدولة بحرية تجارية كبرى وفى عقد اتفاقات تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية . وبعد وفاة السلطان سعيد بن سلطان تعاقبت على السلطنة فترات من الازدهار وفترات من الجمود إلى أن بزغ على عمان فجر عصر جديد من النمو والازدهار عندما تولى جلالة السلطان قابوس مقاليد الحكم فى تموز (يوليو) ١٩٧٠ .



سفن الداو التي جسدت التفوق العمانى البحرى

تنظيم الدولة

يتكون الجهاز الإداري للدولة من مجلس الوزراء والوزارات ودوائرها الإدارية والفنية المختلفة ، والمجالس المتخصصة وما يتبعها من دوائر إدارية وفنية .

ويعتبر مجلس الوزراء أعلى سلطة تنفيذية ويستمد سلطاته من جلالته السلطان المعظم وهو مسؤول مسئولية تضامنية أمام جلالته .

وتصدر القوانين والمراسيم عن جلالته السلطان . وهذه تشمل قوانين الأراضي والمعاهدات الدولية والاتفاقيات والمواثيق التي يوقعها أو يوافق عليها جلالته السلطان لتصبح قانونا ابتداء من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ويختص ديوان التشريع بمراجعة مشروعات القوانين والمراسيم قبل إصدارها ويبدى الرأي القانوني حول أية موضوعات تحيلها إليه أجهزة الدولة . ويتألف الجهاز الإداري للدولة حاليا على النحو التالي :

- مجلس الوزراء .
- مكتب نائب رئيس الوزراء لشئون الأمن والدفاع .
- مكتب نائب رئيس الوزراء للشئون القانونية .
- المجالس المتخصصة .
- محافظة العاصمة .

وزارات الدولة :

- وزارة شئون الديوان السلطاني .
- وزارة الدفاع .
- وزارة الخارجية .
- وزارة الإعلام وشئون الشباب .
- وزارة الداخلية .
- وزارة التجارة والصناعة .
- وزارة النفط والمعادن .
- وزارة الزراعة والأسماك .
- وزارة المواصلات « الطيران المدني - الموانئ - الطرق » .
- وزارة الصحة .
- وزارة التربية والتعليم .
- وزارة شئون الأراضي والبلديات .
- وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .
- وزارة الكهرباء والمياه .
- وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .
- وزارة البريد والبرق والهاتف .
- وزارة العدل .
- وزارة التراث القومي والثقافة .
- وزارة شئون البيئة .

وتتولى وزارة شئون الديوان السلطاني تنظيم العلاقات بين مختلف الوزارات ومكتب مجلس الوزراء وذلك بحكم قيامها بأعمال سكرتارية المجلس . وهي تعد جدول أعمال مجلس الوزراء والمذكرات المتعلقة باجتماعات المجلس وتقوم بإرسال قرارات المجلس الى الوزارات المعنية لتنفيذها ، وكذلك ابلاغ القرارات السلطانية الى الوزارات المعنية . وهي

تراجع مشروعات القوانين والمراسيم المقدمة من الوزارات المختلفة وتتخذ الإجراءات اللازمة لأصدارها ونشرها . وبالإضافة الى ذلك تتولى وزارة شئون الديوان السلطاني الإشراف على الجريدة الرسمية وتدقيق حسابات الدولة والإشراف على إدارة شئون القبائل واحتياجاتها .

الشرعة الإسلامية .

ان وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية تعنى بنشر تعاليم الدين الإسلامي وقيمه الروحية . وهي تدير عددا من المعاهد الدينية ومدارس تعليم القرآن الكريم وأهمها معهد الدراسات الإسلامية بالوطنية في منطقة العاصمة ، وقد أنشأت الوزارة عدداً من المساجد في كل أنحاء السلطنة وهي تزودها بالخطباء والأئمة . وتشتمل مهام هذه الوزارة على إدارة أموال الأوقاف وممتلكاتها ومكتباتها وهي تنشر مجلات وكتيبات عن الموضوعات الدينية وتنظم الاحتفالات في المناسبات الدينية .

المجالس المتخصصة .

ان المجالس المتخصصة هي برئاسة جلالة السلطان وتتألف من أعضاء مجلس الوزراء وأشخاص آخرين يتم تعيينهم بموجب المرسوم الصادر بتشكيل كل مجلس على حدة . والمجالس المتخصصة هي :

- مجلس التنمية .
- مجلس الشئون المالية .
- مجلس الغاز الطبيعي .
- مجلس الدفاع .
- مجلس الزراعة والأسماك والصناعة .
- مجلس التعليم والتدريب .

ان مجلس التنمية يحدد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية ويتولى الإشراف على المشروعات والإجراءات التي تقع ضمن

اطار الخطة العامة للدولة وتنسيق أنشطة الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية الحالية .

أما مجلس الشئون المالية فيختص بوضع السياسة المالية للدولة وميزانياتها العامة ، ودراسة الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية الاقتصادية التي يوافق عليها مجلس التنمية .

ويختص مجلس الغاز الطبيعي بالنظر في امتيازات التنقيب والإنتاج في مجالات الغاز الطبيعي والنفط .

وبالنسبة لمجلس الدفاع فإنه يختص بالنظر في المسائل المتعلقة بالدفاع والتي يحيلها اليه جلالة السلطان .

أما مجلس الزراعة والأسماك والصناعة فمسئول عن تنمية هذه القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، وأحدى مهامه الأخرى هي تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في التنمية الاقتصادية للبلاد .

تتركز مسؤولية مجلس التعليم والتدريب في تنفيذ سياسة السلطنة التربوية بالإضافة الى مسؤوليته عن توجيه الأيدي العاملة العمانية المدربة لتلبية متطلبات السلطنة وحاجاتها .

أما مجلس الزراعة والأسماك والصناعة ومجلس التدريب والتعليم فقد أنشئ هذا العام فقط .

وبالإضافة الى هذه المجالس المتخصصة فإن محافظة العاصمة تتولى المسؤولية الإدارية ورعاية مصالح المواطنين بمنطقة العاصمة ، ومحافظة العاصمة هو أيضا رئيس مجلس المناقصات .

وتسهيلا لإدارة أراضي سلطنة عمان في مساحاتها الشاسعة ونظرا إلى توزيع السكان وانتشارهم في مناطق متباعدة فقد قسمت البلاد الى ٤٦ ولاية تخضع للإشراف الإداري من جانب وزارة الداخلية ويرأس كل ولاية منها وال مهمته الرئيسية ضمان وصول كافة الخدمات والمنافع العائدة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد الى كل مواطن في ولايته .

العلاقات الخارجية

تقوم سياسة سلطنة عمان الخارجية على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادة هذه الدول على أراضيها والوقوف الى جانب القضايا العربية والوحدة العربية . هذه هي الخطوط العريضة التي بنت عليها سلطنة عمان علاقاتها الخارجية منذ انضمامها الى الأسرة الدولية في ١٩٧٠ .

وقد قامت الحكومة العمانية مؤخراً باعادة تأكيد هذين المبدئين الأساسيين في وجه التهديدات المتزايدة لقضية الوحدة العربية واستقرار أمن المنطقة من قبل قوى اجنبية . والحكومة العمانية على قناعة تامة بأنه ينبغي لجميع العرب أن يعملوا معاً لحماية المصالح العربية واستعادة الحقوق العربية الضائعة .

وسلطنة عمان اليوم هي عضو في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومجموعة دول عدم الانحياز . وقبل العام ١٩٧٠ كانت السلطنة تقيم علاقات دبلوماسية مع ثلاث دول فقط هي بريطانيا والولايات المتحدة والهند . أما اليوم فهناك أكثر من أربعين بعثة دبلوماسية معتمدة لدى السلطنة ، كما توجد ثلاثون بعثة دبلوماسية خاصة بسلطنة عمان في الخارج .

البعثات الدبلوماسية الأجنبية .

الأرجنتين ويمثلها سفير غير مقيم في السلطنة .

● بلجيكا .

- البرازيل .
- كندا
- جمهورية التشيلي .
- الصين .
- الدنمارك (قنصلية) .
- جمهورية مصر العربية .
- فرنسا .
- فنلندا .
- جمهورية مالي .
- موريتانيا .
- المكسيك .
- المغرب .
- النيجر .
- جمهورية باكستان الاسلامية .
- دولة قطر .
- رومانيا .
- المملكة العربية السعودية .
- جمهورية المانيا الفدرالية .
- اليونان (قنصلية) .
- غينيا .
- هولندا (قنصلية) .
- الهند .
- اندونيسيا .
- ايران .
- العراق .

- جمهورية إيطاليا .
- اليابان .
- المملكة الأردنية الهاشمية .
- جمهورية كوريا .
- السنغال .
- جمهورية الصومال الديمقراطية .
- اسبانيا .

- جمهورية تونس .
- تركيا .
- الإمارات العربية المتحدة .
- السويد .
- المملكة المتحدة .
- الولايات المتحدة الاميركية .
- الجمهورية العربية اليمنية .
- جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية .
- سويسرا .

● ممثلة بسفير غير مقيم في السلطنة .

الرفاء

تمتلك سلطنة عمان قوة دفاع مدربة تدريباً جيداً . يبلغ قوامها ١٤ ألف رجل منهم ١١ ألف رجل في الجيش . ولقد استطاعت القوات المسلحة أن توقع الهزيمة بحركة التمرد التي كانت تقودها دولة أجنبية في المنطقة الجنوبية (ظفار) في ١٩٧٥ .

والقوات العمانية اليوم تقوم بمهام في زمن السلم لكنها تبقى على أهمية الاستعداد لصد أي عدوان خارجي قد يطرأ ففي الداخل ليس هناك ثمة خطر يهدد الأمن .

ويجري العمل باستمرار « لتعمين » القوات البرية والجوية والبحرية ولاحلال الضباط العمانيين في المراكز القيادية المتقدمة بعد تأهيلهم .

ان سلاح الجو العماني مزود بأحدث الطائرات المقاتلة ، وطائرات النقل . وتساهم طائرات الهليكوبتر التابعة لهذا السلاح في اعمال المساعدة المدنية إذ تقوم بنقل المؤن والمواد الطبية الى المناطق النائية وتدير « خدمة الطبيب الطائر » وهذه من الخدمات ذائعة الصيت في سلطنة عمان .

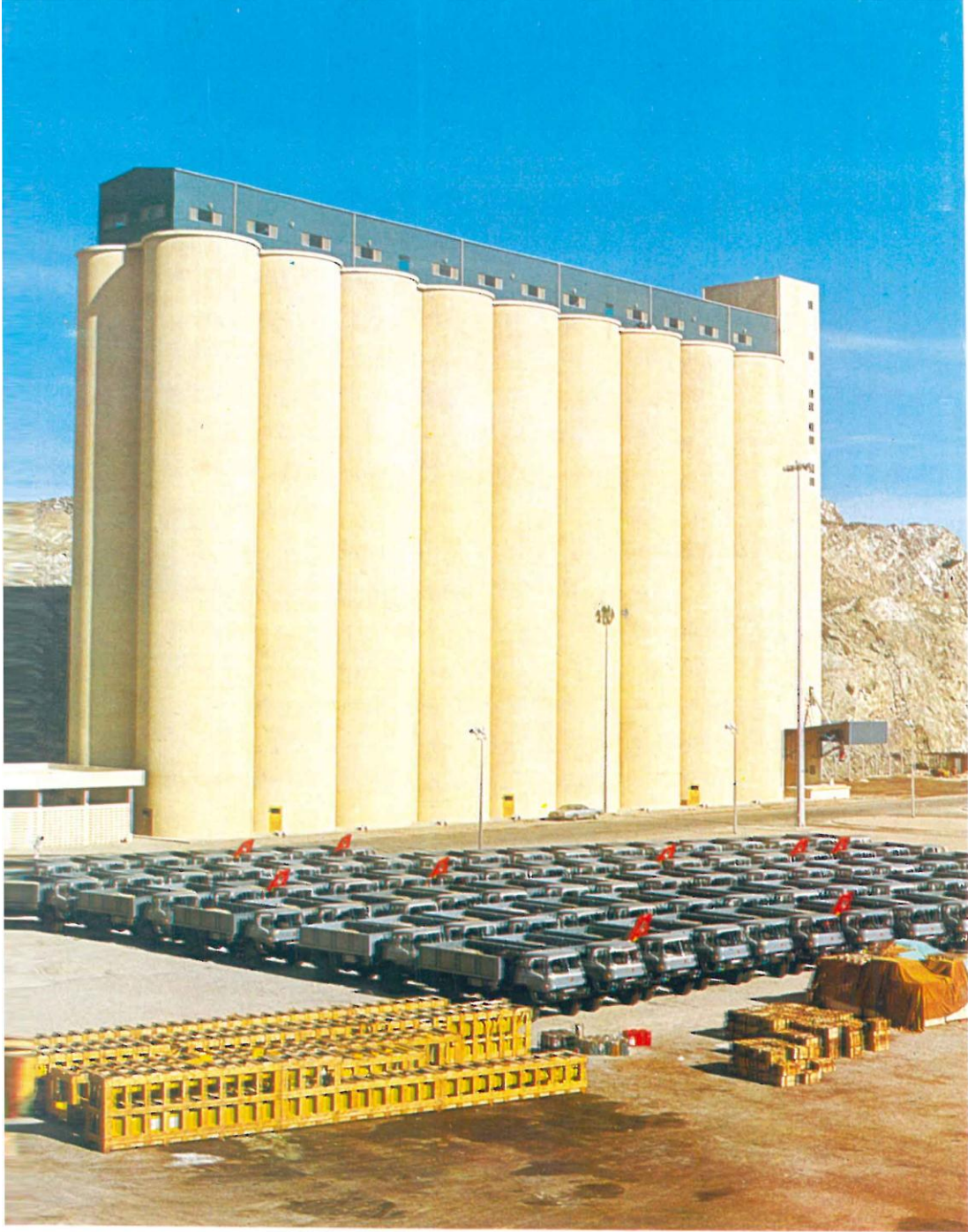
وتدير البحرية العمانية اسطولاً صغيراً من زوارق الدورية السريعة التي تحمي خط عمان الساحلي الذي يبلغ طوله ١٧٠٠ كيلو متر . وتشمل مياه عمان الساحلية مضيق هرمز الذي تمر عبره معظم ناقلات النفط العالمية .

الاقتصاد

تقوم السياسة الاقتصادية لسلطنة عمان على أسس سليمة وهناك دلائل تشير الى أن الناتج القومي الأجمالي في العام ١٩٧٩ سيصل الى ٩٥٠ مليون ريال عماني . وهذا أعلى رقم بلغه الناتج الأجمالي منذ بدأت حركة التنمية العصرية في سلطنة عمان سنة ١٩٧٠ . وتقدر نسبة النمو في الناتج القومي الأجمالي بنحو ٥٪ وهذا لا يدخل في حسابيه الزيادات الطارئة على أسعار النفط الخام .

والقطاعات الرئيسية التي تسهم في الناتج القومي الاجمالي هذا العام هي النفط والغاز والبناء والزراعة وصيد الأسماك والصناعة . وهذا مما يتوافق مع اهداف الحكومة في استخدام عائدات النفط لتنويع الاقتصاد واقامة صناعات لا تركز على موارد طبيعية غير نفطية .

ومازال النفط يعتبر الدعامة الرئيسية للاقتصاد ومن المنتظر ان يساهم بنحو ٤٨٢ مليون ريال عماني على اساس اسعار النفط المحتسبة قبل العام ١٩٧٩ في عائدات الحكومة التي تقدر بـ ٥٣٢ مليون ر . ع ويبلغ أنتاج النفط حالياً نحو ٣٠٠ ألف برميل في اليوم لكن الأنتاج سيزداد في العام القادم عندما تبدأ الحقول الجديدة التي أكتشفت في المنطقة الجنوبية (ظفار) في الأنتاج . وعندما يتم ذلك فان تقديرات الأنتاج ستصل الى ٣٥٠ ألف برميل أو ٣٦٠ ألف برميل في اليوم ابتداء من العام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٥ ، وهي مدة



صوامع الغلال في عمان .. وتصدر جزء من منتجاتها

الخطوة الخمسية الثانية . أما التكهّنات السابقة المرتكزة على انخفاض الانتاج في بداية ١٩٧٧ فقد حددت الانتاج بنحو ٢٢٠ الف برميل في اليوم من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ . وقد غيرت التقديرات العليا مركز سلطنة عمان الاقتصادي والمالي تغييراً جذرياً بحيث ان الدوائر المصرفية متفائلة بان السلطنة سوف يكون لديها فائض في ميزان مدفوعاتها خلال الثمانينات . ومن الأهمية بمكان ايضاً ، هو أن سلطنة عمان بإمكانها الآن استخدام الغاز الطبيعي كبديل للنفط بغية توفير طاقة كهربائية رخيصة الثمن والتكاليف وقد وفر هذا حتى الآن نحو ٣٪ من انتاج النفط . وقد بدأ انتاج الغاز الطبيعي في شهر ايار (مايو) في العام الماضي عندما انتهى العمل في مد خط من الأنابيب طوله ٣٣١ كيلو متراً من منطقة يبال في الداخل الي معمل تحلية مياه البحر ومحطة توليد الكهرباء في الغبرة .

وسيشهد هذا العام ايضاً إنجاز الدراسات الهندسية المفصلة لمشروعين رئيسيين من المشاريع المنتجة للدخل - هما مشروع مجمع النحاس في صحار ومشروع بناء مصنع للأسمنت تبلغ طاقته الانتاجية مليون طن من الأسمنت سنوياً . ومن المقرر البدء في انشاء هذا المصنع عام ١٩٨٠ . ويمكن تقسيم التطور الاجتماعي والاقتصادي الحديث في سلطنة عمان الى فترتين زمنيتين - تمتد الفترة الأولى من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ ، عندما جرى توظيف مبالغ ضخمة من المال في بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي لم تكن قائمة قبل ١٩٧٠ ، والفترة الثانية من ١٩٧٦ فصاعداً عندما كانت حركة التنمية تخضع لسيطرة خطة خمسية . وفي العام ١٩٧٥ انجزت عدة مشروعات اساسية كبيرة جعلت تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي ممكناً . فقد انشئت الطرق والموانئ والمطارات وشبكة من المواصلات السلكية واللاسلكية واصبح تموين المياه والكهرباء متوفراً .

وفي سنة ١٩٧٦ بوشر بتنفيذ الخطوة الخمسية وكان لها ثلاثة اهداف

رئيسية هي :

١ - التقليل من اعتماد السلطنة الكبير على النفط عن طريق تنويع الاقتصاد في صناعات تركز على مصادر طبيعية غير نفطية مثل المعادن والزراعة والأسماك ، وفي صناعات انتاجية .

٢ - تحويل نمط الاستثمار من القطاع العام الى القطاع الخاص .

٣ - توفير المزيد من فرص العمل المتكافئة للعمانيين .

وتصورت الخطة مجموعاً استثمارياً قدره ١٣٥٦ مليون ريال عماني ، تسهم الحكومة فيه بمبلغ ٩٣٦ مليون ريال عماني والقطاع الخاص بمبلغ ٤٢٠ مليون ريال عماني . وفي مقابل هذه الاستثمارات من المتوقع ان يصل الناتج القومي الاجمالي الي ٨٠٦ مليون ريال عماني في اخر سنة ١٩٨٠ مع زيادة في نسبة النمو قدرها ٣٪ في السنة .

ان الخطة تسير سيراً حسناً . ففي العام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ تجاوزت معدلات نمو الناتج القومي الاجمالي للهدف المقرر بالخطة وهو ٣٪ . فقد بلغ الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق ٨٢٧ مليون ريال عماني في العام ١٩٧٦ أي بزيادة قدرها ١٤,٢٪ على ما كان عليه في ١٩٧٥ ووصل الناتج القومي الاجمالي إلى ٨٨٠,١ مليون ريال عماني حسب الأسعار الحالية أي بزيادة قدرها ٦,٤٪ في العام ١٩٧٧ . وبالمقارنة مع الناتج القومي الاجمالي في ١٩٧٥ وقدره ٧٢٤ مليون ريال عماني فان مجمل الدخل قد زاد ١٥٦ مليون ريال عماني في اخر سنة ١٩٧٧ ، أي بنسبة ٢١,٥٪ .

والجدير بالذكر أن القطاع الصناعي قد سجل زيادات قدرها ٩٠,٥٪ في ١٩٧٦ و ١٠٧,٥٪ في ١٩٧٧ . وزادت مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الاجمالي حسب الأسعار الراهنة من ٢,١ مليون ر . ع في ١٩٧٥ الى ٨,٢ مليون ر . ع ولا بد هنا من التنويه بمشاركة القطاع الخاص في المشروعات الصناعية . ومن مجموع استثمارات قدرها ٣٥,٠٧ مليون ر . ع خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ساهمت الشركات الخاصة بمبلغ ٢٩,٩٪ مليون ر . ع

وساهمت الحكومة بالمبلغ المتبقي . هذه الأرقام ، إن دلت على شيء فإنما تدل على أن كلا من الدخل والاستثمار في المشروعات الصناعية قد تجاوز الأهداف المحددة له .

وكانت نسبة النمو في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك أيضاً أعلى من النسبة المتوقعة . فقد بلغت الزيادة ٥,٩٪ في ١٩٧٦ و ١٢,١٪ في ١٩٧٧ . وعلى أساس الأسعار الراهنة ساهم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك بمبلغ ٢٤ مليون ر . ع في ١٩٧٧ ، أي بزيادة قدرها ١٨,٠٨٪ على ما كانت عليه في عام ١٩٧٥ .

وهكذا نرى أن العاميين الأولين من الخطة قد شهدا تحولاً ملحوظاً في نظام الاستثمار : من مشروعات أساسية إلى مشروعات تعطي دخلاً في الزراعة وصيد الأسماك والصناعة .

ومع أنه لم يتم بعد إعداد بيان تحليلي مفصل عن النمو الاقتصادي في العام ١٩٧٨ إلا أن الأرقام الأولية تدل على أن الناتج القومي الإجمالي قد حقق هدف النمو وهو ٣٪ وقد تحقق ذلك على الرغم من انخفاض إنتاج النفط بنسبة ٨,٥ بالمائة وبدون أن تطرأ زيادات على أسعار النفط . وهذا يدل أيضاً على أن النمو في القطاعات الأخرى كان قوياً بصورة كافية لتعويض الخسارة في إيرادات النفط . وثمة سبب آخر لانخفاض نسبة النمو إلا وهو انخفاض الانفاق على مشروعات بنية الهياكل الأساسية حيث أن معظم المشروعات الكبرى قد تم إنجازها .

ومن المتوقع تحقيق نسب أعلى من نمو الدخل القومي الإجمالي في النصف الأول من الثمانينات عندما تبدأ بالانتاج حقول النفط الجديدة والمشاريع الأخرى الكبرى التي تعطي دخلاً .

هذا ، ومن المنتظر أن يبدأ بالانتاج مشروعان كبيران يستخدمان المصادر الطبيعية في سلطنة عمان : من النحاس والحجر الجيري ، في السنة ١٩٨١ . والمشروع الأول هو مشروع مناجم النحاس الذي بلغت تكاليفه ٤٧



التعمير والإنشاءات من سمات النهضة الحديثة في عمان



أحد مشروعات تعبئة المياه الغازية

مليون ر . ع والذي سينتج في البداية نحو ٢٠ ألف طن من النحاس الممتاز سنوياً إما المشروع الثانى فهو مصنع الأسمنت الذي تبلغ تكاليفه ٧٠ مليون ر . ع تصل طاقته الانتاجية إلى مليون طن من الأسمنت في السنة . ونظراً لسكان سلطنة عمان البالغ عددهم مليون ونصف المليون نسمة فإن نمو البلاد الاقتصادي قد أدى الى زيادة دخل الفرد تسعة أضعاف من ٦٧ ر . ع قبل ان يتولى جلالة السلطان مقاليد الحكم فى ١٩٧٠ الى ٥٨٧ ر . ع فى ١٩٧٧ . وتبشر الثمانينات بتحقيق مستوى أعلى للمعيشة وكذلك بلوغ معدل أعلى للدخل .



التهية الصناعية

بالإضافة الى الصناعات اليدوية التقليدية كصناعة الفخار والنسيج والخنجر وصياغة الذهب والفضة (صنع المجوهرات) فان الانشطة الصناعية في سلطنة عمان يمكن تصنيفها الى ثلاث فئات : مواد البناء والأطعمة وصناعة الخدمات .

ويشمل قطاع مواد البناء منتجات الأسمنت الممزوج بالاسبستوس ، وقوالب الطابوق ، وصناعة استخراج الرخام وصقله والبلاط وصناعة الدهان أو الأصباغ .
وتستخدم الصناعات الغذائية القائمة إما مصادر طبيعية محلية كالتمور أو المواد المستوردة للاستهلاك المحلي كالحليب المركز ومنتجات الألبان والدقيق وتتوجه أكثرية الصناعات القائمة للأسواق المحلية في انتاجها .

ومن بين المشاريع التي هي قيد الدراسة أو التنفيذ فان الاهتمام يركز بصورة خاصة على المصادر الطبيعية في سلطنة عمان ومعظم هذه المصادر تقع ضمن قطاع مواد البناء كالاسمنت ومنتجاته ، والخزف والرخام والزجاج . وستعتمد منتجات النحاس على الطاقة الانتاجية المحلية للنحاس . أما مصنع الصلب كما هو مخطط له في الوقت الحاضر فانه سيعتمد على قضبان الفولاذ المستوردة ، لكن صناعة الصلب المتكاملة في المستقبل ستتركز على الحديد الخام . وثمة خطط طويلة الأجل لتنمية

الصناعات التي تركز على الحديد الخام . وثمة خطط طويلة الأجل لتنمية الصناعات التي تركز على الزراعة وصيد الأسماك .

مشروعات مشتركة .

تسعى سلطنة عمان الى اقامة مشروعات صناعية مشتركة مع الدول التي تملك الخبرة والمعرفة الادارية والتقنية والمال ، وخاصة مع الدول التي تبتاع منها السلطنة احتياجاتها الراهنة من السلع الاستهلاكية والرئيسية (الرأسمالية) .

وبغية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية فان الحكومة العمانية تقدم عدة حوافز وتسهيلات ، وهذه تشتمل على :

أ - الاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات أو أكثر للصناعات الرائدة .

ب - منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل وبشروط مغرية من مصرف التنمية العماني .

ج - تخطيط وتنفيذ مشروعات صناعية مختارة من قبل دائرة المشاريع الصناعية .

د - المساعدة في اعداد ودراسة المشروعات الاستشارية التي يمكن تنفيذها قبل توظيف الأموال فيها .

وقد بدأ العمل ايضاً في تطوير منطقة صناعية مجهزة بكل التسهيلات والخدمات كالماء والكهرباء الخ .. بما في ذلك قطع أراض مخصصة لاقامة المصانع عليها .

ان الخطة الصناعية في سلطنة عمان قد وضعت لتشمل فقط بضعة مشروعات كبرى كمجمع مناجم النحاس ومصنع الأسمنت ، والتركيز بصورة خاصة على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم



بلغت كمية البضائع المتداولة في ميناء قابوس هذا العام ما يزيد عن ٢ مليون طن



انشاء الطرق الحديثة لمواكبة نهضة عمان الحديثة

والتي تتوفر لها سوق محلية واقليلية . ومن بين المصانع التي يجري انشاؤها ، مصنع للقوارير الزجاجية ومصنع للميلامين واخر للدوية والعقاقير الطبية .

ومن بين الصناعات الأخرى التي تحرص السلطنة على استجلاب المستثمرين الأجانب لتوظيف أموالهم فيها :

- الزيوت النباتية والصابون .

- علف الحيوان .

المنتجات الخزفية والبلاط والمغاسل الخزفية وأحواض الغسيل الخ ..

- البراغي والمسامير .

- الدهانات والورنيش .

- مبيدات للحشرات .

- تصنيع وتعليب الأسماك .

- المعدات الحديثة لصيد الأسماك .

- بناء القوارب التي تسير بمحركات .

- الملح للاستعمال المنزلي والصناعي .

- المواد الكيماوية البحرية .

- صناعة الورق ومشتقاته .

- قوالب الطابوق .

- منتجات البلاستيك .

- بطاريات للسيارات .

- تجديد الاطارات المطاطية .

السوق المحلية وسوق التصدير .

ان نطاق السوق المحلية محدود في الوقت الحاضر لكن الطلب على السلع الاستهلاكية من المتوقع أن يرتفع لمواكبة حركة التنمية المتزايدة في المنطقة وتوفير مرافق وتسهيلات عصرية في المناطق الريفية . وبالإضافة

الى تطوير الصناعات الرئيسية فان الصناعات الفرعية والقطاعات الأخرى المتعلقة بالنشاط الاقتصادي من شأنها أن تؤدي الى سوق محلية أوسع نطاقاً .

هناك سوق تصدير محتملة في دول الخليج واماكن اخرى للسلع التي يمكن صنعها من مواد خام عمانية . ثم ان طرق المواصلات بين سلطنة عمان والدول المجاورة جيدة مما يجعل أجور نقل البضائع قليلة التكلفة وهذا من شأنه ان يجعل اسعار المنتجات العمانية قادرة ايما قدرة على منافسة غيرها من المنتجات .

تحويل الارباح وتحويل العملات بالبريد .

ليس هناك ثمة قيود مفروضة على تحويل الشركات لأرباحها أو تحويل الأفراد لنقودهم الى خارج السلطنة . وليست هناك ضريبة للدخل متوجبة على الأفراد .

الرسوم الجمركية .

لا تفرض ضريبة جمركية على البذور ، والأسمدة الزراعية ، والنباتات ، والآلات والمعدات الزراعية ، والمبيدات الحشرية للزراعة ، والكتب والتقارير المطبوعة ، وعلى جميع أنواع الحليب ما عدا الحليب مع السكر ، وعلى الزيوت والشحوم ما عدا السمن الحيواني والزيوت النباتية ، وعلى الشاي ، واللحوم الطازجة أو المثلجة ، والفواكه والخضروات الطازجة ، والأرز ، والشعير ودقيق الشعير ، ومنتجات البترول .

وتفرض ضريبة استيراد قدرها ٢٥٪ على البطاطا والموز . أما المشروبات الروحية فتفرض عليها ضريبة قدرها ٧٥٪ . ويمكن فرض ضريبة بحدود ٢٥٪ على أي سلعة من السلع اذا كان هذا ضروريا لتطوير وزيادة الانتاج المحلي .

اما جميع المواد الأخرى غير المذكورة أعلاه فتفرض عليها ضريبة قدرها

٢٪ فقط . لذلك فان سلطنة عمان تملك اقتصاداً حراً حيث تقدم كل التسهيلات الممكنة والحوافز المشجعة للشركات المقاوله - المحلية أو الأجنبية - لأقامة صناعات تسهم في نمو اقتصاد البلاد .

قانون الاستثمار .

ان الاستثمارات الأجنبية للتنمية الصناعية تخضع لقانون التجارة والاستثمارات الأجنبية . وينص هذا القانون على ان لا يقل رأس مال الشركة الأجنبية المستثمرة عن ١٥٠ ألف ريال عماني لكن ، يجوز للجنة استثمار رأس المال الأجنبي أن توصي بتخفيض هذا المبلغ الى ٣٠ ألف ريال عماني كحد أدنى بعد الحصول على موافقة مجلس التنمية . ويجب أن لا تقل حصة المواطنين العمانيين في رأس مال الشركة عن ٣٥٪ . تعفى هذه الشركات المساهمة من دفع ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ تأسيسها . وإذا كانت هذه الشركات تقوم بتنفيذ مشروع من مشروعات التنمية الاقتصادية وبشريطة أن لا يقل رسالها عن ١٠٠ ألف ريال عماني ، فقد تعفى من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات أخرى . ان نسب ضريبة الدخل هي كالآتي :

١ - الشركات التي تبلغ حصة العمانيين في رأسمالها ٥١٪ أو أكثر تدفع ٢٥٪ كضريبة للدخل .

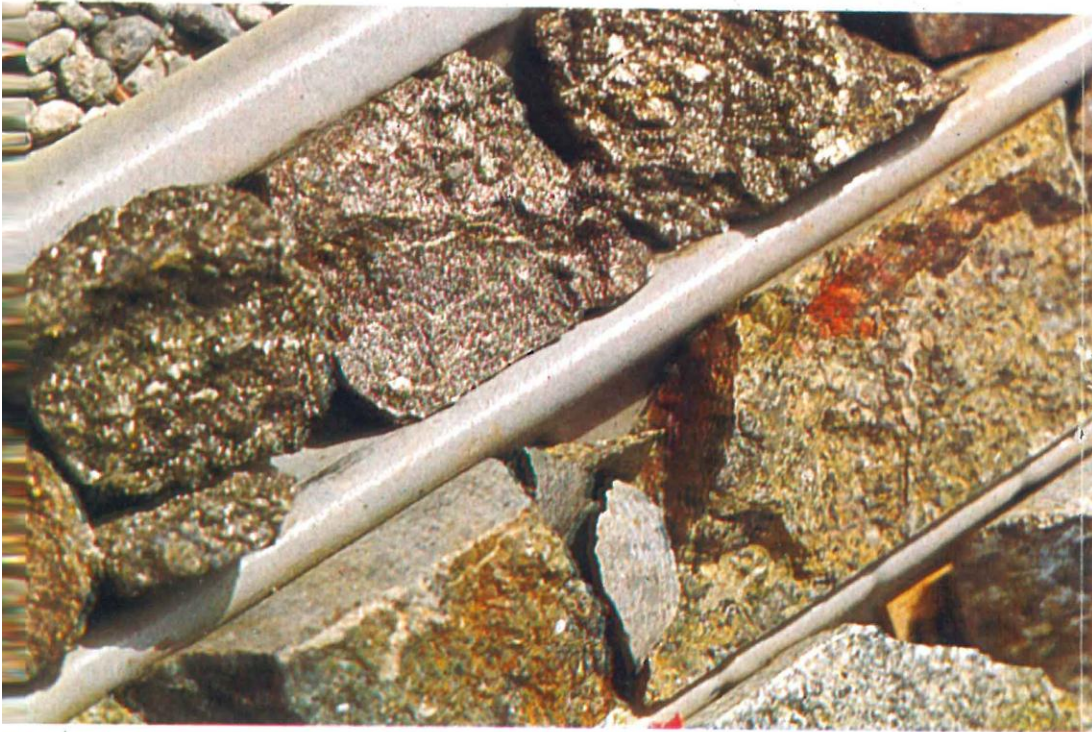
٢ - الشركات التي تتراوح حصة العمانيين في رأسمالها بين ٣٥٪ و ٥١٪ تدفع ٢٠٪ كضريبة .

وتحسب الضريبة فقط على الأرباح التي تزيد على ٢٠ الف ريال عماني في السنة وتطبق نسب أخرى على الشركات التي يملكها مواطنون أجانب والتي هي ليست معفاة من ضريبة الدخل .

اما الشركات التي يملكها عمانيون ١٠٠٪ (أي ان كل رأسمالها المدفوع يساهم به مواطنون عمانيون) فهي معفاة من دفع ضريبة الدخل حتى ١٩٨٠ اذا كانت قد تأسست بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ .



سوف يرتفع انتاج عمان من البترول فى العام القادم حينما تبدأ الابار الجديدة فى الانتاج



عمان غنية بثرواتها الطبيعية

التجارة .

من المتوقع أن تزداد قيمة الصادرات في سلطنة عمان هذا العام على اثر الارتفاع في أسعار النفط ، وما تزال اليابان والولايات المتحدة وهولندا هي الدول الرئيسية التي تشتري النفط العماني .

وثمة تطور آخر مهم وهو الزيادة المتوقعة في صادرات المنتجات غير النفطية وخاصة في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك . فقد زادت صادرات هذين القطاعين بنسبة ٢١٧٪ في ١٩٧٨ على ما كانت عليه في ١٩٧٧ . وهذه المنتجات تشتمل على الفواكه والخضروات الطازجة ، والتمور الجافة والليمون الجاف والأسماك المثلجة والمقددة والتبغ والطحين . وقد جرى تصديرها الى دول الخليج والهند وبلغ مجموع قيمتها ٣,٣٢٢,٠٠٠ ر.ع في العام المنصرم . وكانت دولة الامارات هي أكبر مشترى فقد استوردت ما قيمته ٢,٦٣٥,٠٠٠ ر.ع .

وللمرة الأولى في العام الماضي جمعت سلطنة عمان احصاءات لاستيراداتها غير النفطية التي بلغ مجموعها ٢٦,٩٠٥,٠٠٠ ر.ع واشتملت هذه الواردات على المواد الغذائية والحيوانات الحية والمشروبات الخفيفة والتبغ والوقود والزيوت ، والسمن والزيوت النباتية والمواد الكيماوية والالات والسيارات الخ ..

وتدل الأرقام الأولية على ان قيمة الواردات في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام زادت نحو ٨٪ على ما كانت عليه قيمتها في الفترة ذاتها من العام السابق .

وفي ١٩٧٨ بلغت قيمة الواردات ٣٢٧,٢٠٠,٠٠٠ ر.ع أي بزيادة قدرها ٢٥,٢٠٠,٠٠٠ ر.ع على قيمة الواردات في ١٩٧٧ .

اليد العاملة .

سيظل هناك نقص في الأيدي العاملة المدربة داخل القطاع غير الزراعي لبضع سنين قادمة . ولا تمتلك السلطنة حتى الان قاعدة كبيرة في الطلاب

الذين يتركون المدرسة وهم على استعداد لتلقى التدريب بقصد العمل والاستخدام في حقل المهارات أو نصف المهارات . ومن المقدر ان يحتاج قطاع الصناعة الانتاجية وحده الى ما لا يقل عن ٤,٣٥٠ عاملاً بحلول عام ١٩٨٠ . فأقل من ثلث الوظائف هو ما يمكن ان يشغلها عمانيون . وكجزء من برنامج حكومي لايجاد المزيد من الايدي العاملة العمانية المدربة ، تقوم الحكومة الان بتنفيذ مشروع لبناء أربعة مراكز مهنية لتدريب العمانيين لكي يصبحوا بنائين ، ونجارين ، وميكانيكيين ، وكهربائيين ، وعمال مكاتب . ويوجد حالياً مركز مهني واحد يضم بين طلابه اشخاصا من الراشدين العاملين .

وليس هناك نقص في الايدي العاملة العمانية للزراعة وصيد الأسماك وهذان القطاعان يوفران فرص المعيشة والعمل لغالبية السكان . ويقدر عدد العمانيين الذين يعملون في الزراعة وصيد الأسماك بنحو ٤٥٠ الف عماني وسيلعب هذان القطاعان دورا رئيسيا في الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية .

وتستخدم سلطنة عمان اليوم ما يقرب من ٩٧ الف عامل أجنبي بينهم ٩١ بالمئة من الهنود والباكستانيين .

وكان جميع العمال غير الفنيين يحصلون على أكثر من الراتب الاساسي الأدنى وهو ٣٦ ر.ع في الشهر لثمانى ساعات عمل في اليوم بالإضافة الى دفع أجور ساعات العمل الاضافى حتى صدر مؤخرا مرسوم سلطاني برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٦٠ ر.ع . في الشهر ويتوجب على الشركات توفير المأوى والمأكل ووسائل النقل للعمال الأجانب كما تقدم الشركات لعمالها العلاج الطبي المجاني ويحصل العمال الأجانب على تذاكر السفر بالطائرة ذهابا وإيابا ، من بلدهم الأصلي .

النفط والغاز الطبيعي

ان انتاج النفط الذي اخذ بالانخفاض منذ العام ١٩٧٧ سيزداد في أواخر العام المقبل . فاذا اخذنا العام ١٩٨٠ ككل بعين الاعتبار ، نجد ان الانتاج اليومي للنفط سيزداد قليلا عن المعدل الحالي وهو ٣٠ الف برميل في اليوم . لكن من المتوقع أن يزداد الانتاج ابتداء من العام ١٩٨١ حتى ١٩٨٥ على الأقل ، أى حتى نهاية الخطة الخمسية الثانية .

وسياتى هذا الانتاج الإضافى من حقول النفط الجديدة التي اكتشفت في المنطقة الجنوبية وصحمة . وستنتج آبار المنطقة الجنوبية (ظفار) النفط الخام الثقيل بينما ينتج الحقل في صحمة النفط الخام الخفيف . وتدير الآبار العشر الموجودة حاليا شركة تنمية نفط (عمان) المحدودة التي تملك الحكومة ٦٠٪ من أسهمها وهذه الحقول تقع في المنطقتين الشمالية والوسطى من سلطنة عمان وتنتج نوعين نوعاً خفيفاً من النفط الخام وتستخدم طرقاً خاصة لاستخلاص النفط لرفع مستوى الانتاج وابقائه بمعدل ١١٠ مليون برميل في السنة .

وبالإضافة الى شركة تنمية نفط (عمان) التي هي مجموعة شل - عمان هناك ست شركات أخرى تقوم بأعمال التنقيب عن النفط في الأراضي والمياه العمانية . وهى شركات بريطانية وأميركية وفرنسية وإيطالية وألمانية ويابانية .

وتجرى عمليات الحفر في ثلاث مناطق هي مسندم ومصيرة وصقرة . وتدل الآبار التقديرية في منطقة مسندم على وجود كميات كبيرة من احتياطي الغاز الطبيعي لكن لا يوجد فيها نفط . ومازالت أعمال التنقيب تجري في مناطق أخرى من البلاد .

وقد عزز اكتشاف الحقول الجديدة في ظفار التوقعات بشأن العثور على مزيد من احتياطي النفط .



خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي يسهم في امداد الصناعات العمانية بطاقة رخيصة

وأعيد احياء المشاريع الرامية لإنشاء مصفاة لتكرير النفط . وستقوم الحكومة ببناء مصفاة تستطيع ان تكرر نحو ٤٠ الف برميل في اليوم لاستهلاك السوق المحلية ومن المنتظر ان يتم بناء هذه المصفاة في ١٩٨٢ . وبالإضافة الى الاكتشافات النفطية الجديدة فان مشروع الغاز الطبيعي الذي تم انجازه في العام الماضي قد ساهم في نمو اقتصاد البلاد ، إذ تم مد خط من الأنابيب طوله ٣٣١ كيلو متراً من يبال في الداخل حتى محطة تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء في الغبرة ومجمع توليد الكهرباء في منطقة العاصمة .

وبتحول المحطة الى استخدام الغاز الطبيعي مولدا للطاقة فانها توفر بهذا نحو ٣٪ من انتاج النفط الحالي المعد للتصدير . ويمتلك خط انابيب الغاز قدرة استيعابية فائضة إلى حد كبير وقد اتخذت الخطوات لتوصيل التمديدات في خط من الأنابيب لتزويد مشروعات مناجم النحاس ومصنع الأسمنت والمنطقة الصناعية بالطاقة . وتجري المفاوضات أيضاً لاستغلال الكميات الفائضة من الغاز الطبيعي بالطاقة المولدة من خلال تزويد مصنع كبير للألومنيوم في إحدى دول الخليج المجاورة .

وسيبدأ مصنع صغير لتعبئة الغاز للاستعمال المنزلي في الإنتاج في أواخر هذا العام . وسينتج هذا المصنع في البداية ١٥٠ الف قارورة غاز في اليوم .

ولدى سلطنة عمان ٤٠٠ الف مليون قدم مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي يكفي لتوفير طاقة رخيصة الثمن نسبياً لجميع مشروعات التنمية الصناعية في المستقبل .

وبالإضافة الى ذلك ، هناك أيضاً كميات كبيرة من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط ، التي كانت تحرق . وللاستفادة من الكميات الفائضة من الغاز الطبيعي ، هناك مشروع لبناء مصنع لاستغلالها بدلا من الغاز

غدير المصالح للنفط والذي يستخدم لإدارة محطة تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء في الغبرة .





سيكون مشروع استخراج معدن النحاس وصهره أول مشروع يبدأ العمل فيه داخل قطاع المعادن غير الهيدروكربونية . وسيتم وضع التصميم الهندسية لهذا المشروع الكبير قبل نهاية العام الحالي بينما تبدأ أعمال الانشاء في العام المقبل .. ومن المقرر ان يبدأ الإنتاج في ١٩٨١ . وسيجري في البداية انتاج ٢٠ الف طن من النحاس الصافي في السنة . وقد أثبتت عمليات التنقيب وجود كميات احتياطية من خام النحاس تقدر بما لا يقل عن ١٨ مليون طن .

وقد وضعت الخطط لتصنيع النحاس حيث ان هناك سوقاً جاهزة ، في سلطنة عمان ودول الخليج المجاورة ، للنحاس المحلل بالكهرباء والأسلاك والكابلات النحاسية . وتجدر الإشارة هنا الى أن برامج كهربة المناطق الريفية أخذت في التوسع في منطقة الخليج بأسرها .

والكروم هو ثاني أهم المعادن المخزونة في تربة السلطنة لكن يجب القيام بتجارب إضافية للتأكد من وجود هذا المعدن بكميات تجارية . ومن المعادن الأخرى التي اكتشفت في انحاء مختلفة من البلاد المنجنيز والحديد والنيكل والرصاص والزنك ، وستجري أعمال تنقيب إضافية للتأكد من وجود هذه المعادن بكميات تجارية .

وفي مناطق عمان الجبلية كميات كبيرة من حجر الجير (الحجر الكلسي) والرخام والدولوميت (حجر رخامي غني بمادة الدولوميت) وسيجري في

العام القادم انشاء مصنع للاسمنت يستخدم حجر الجير .
هذا وقد تمت الموافقة على إقامة مصنع لانتاج القوارير والأوعية
الزجاجية من حجر الكوارتزيت (أو الصخر الكوارتزي الحبيبي) الموجود
بكثرة في السلطنة .
وقد اكتشف الاسبستوس الذي يحتوي على ٥٪ من الألياف بكميات
يمكن استغلالها تجاريا . وبالإضافة الى ذلك تم اكتشاف كميات كبيرة من
احتياطي الفحم الحجري .
وما زالت عمليات التنقيب مستمرة على جميع هذه المعادن على امل ان
يكون بعضها متوافراً بكميات كبيرة كالنحاس وحجر الجير والكوارتزيت .



٤٧ منطقة صحار الغنية بخام النحاس والذي تم البدء في استغلاله

الزراعة والأسماك

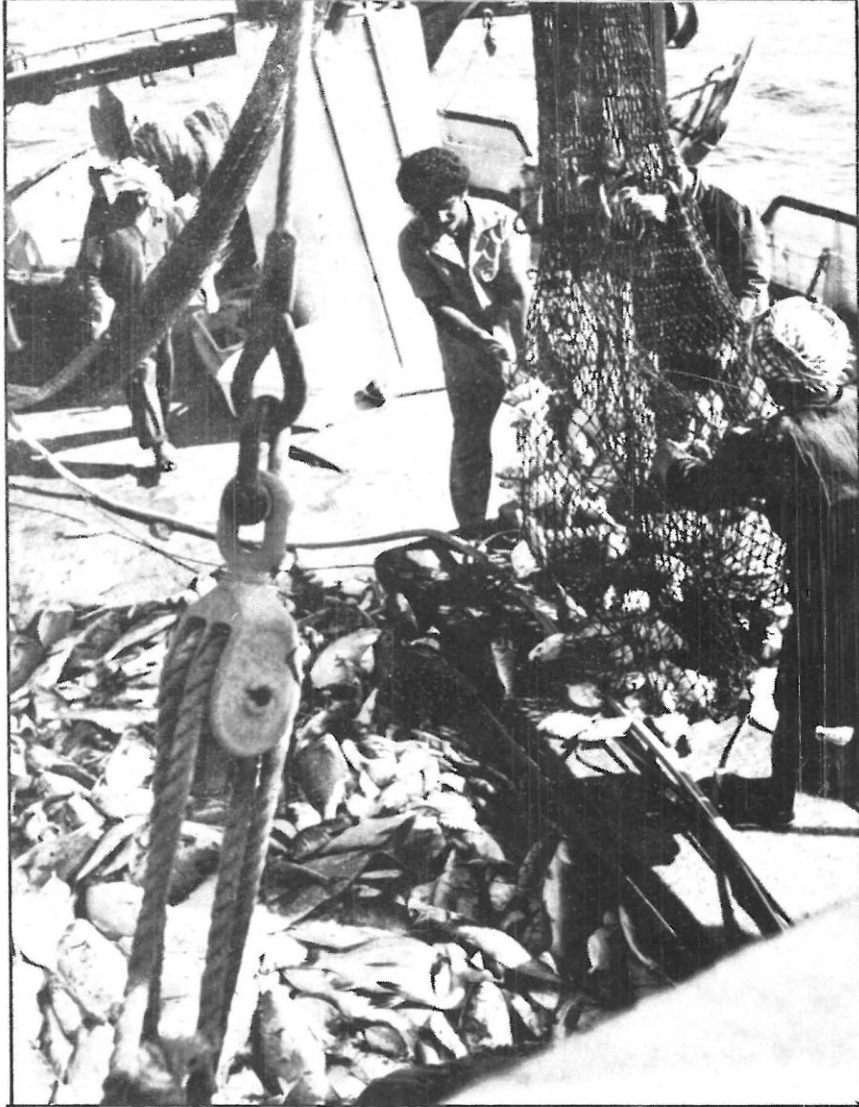
يساهم قطاعا الزراعة وصيد الأسماك مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني بعد سنين من الإهمال والتخلف . وبدأت التنمية على أسس حديثة ومدرسة لهذين القطاعين في ١٩٧٠ جرى تعزيزها عندما وضعت الخطة الخمسية الأولى موضع التنفيذ في ١٩٧٦ .

وقد تجاوز قطاع الزراعة وصيد الأسماك أهداف النمو المرسومة في السنتين الأوليين للخطة ، فأسهم بـ ٤٥,٤ مليون ر.ع في الدخل القومي خلال عامي ١٩٧٦، ١٩٧٧ أي بزيادة ١٦,٢٩٪ عن النسبة المقررة . وقد جاء جزء من الأرباح من الصادرات .

ولكى تضمن الحكومة ان نمو قطاع الزراعة والأسماك في المستقبل لن يعيقه النقص في الأيدي العاملة فانها تقدم كل مساعده ممكنة للمزارعين والصيادين بغية تمكينهم من زيادة انتاجهم . وعلاوة على ذلك ، فان خدمات التعليم والخدمات الصحية هي من بين الخدمات الاجتماعية المتوفرة الآن على مقربة من قراهم . ويتعلم الأطفال في المراحل الأولى من حياتهم الدراسية ايضاً عن القدرة التي يمتلكها المزارعون والصيادون على جني الأرباح الوفيرة والاحترام الذي يتمتعون به في المجتمع العماني الزراعي تقليدياً .

صيد الأسماك .

دلت الدراسات الأخيرة على ان قطاع الأسماك له طاقة للنمو اكبر من



الثروة السمكية التى تسهم فى تنمية الدخل القومى ويتم تصديرها مجمدة الى الدول المجاورة

قطاع الزراعة وذلك لأن الشواطئ العمانية التي تمتد حوالي ١٧٠٠ كيلو متر غنية بالأسماك القابلة للتسويق تجارياً . وما كمية الأسماك التي تصاد حالياً الا جزء بسيط جداً منها .

وتنفق الحكومة ١٤ مليون و ٤٠٠ الف ر.ع خلال فترة الخطة الخمسية الحالية لتطوير هذه الصناعة . وقد انفق جزء من الميزانية المخصصة لهذا القطاع على الدراسات التقنية ولإقامة شبكة من مخازن التبريد ومصانع الثلج ومحطات للتوزيع في المراكز الرئيسية المأهولة بالسكان . وهناك عدة مجمعات للأسماك وسيجرى بناء المزيد منها . أما المجمعات الرئيسية فهي في مطرح بالقرب من مسقط وفي صلالة في المنطقة الجنوبية وقد أنتج مجمع مطرح في (نوفمبر) ١٩٧٦ ويضم مخزناً للتبريد بسعة ثلاثة آلاف طن من السمك ومعامل لتصنيع وتوضيب السمك المثلج ودير الميناء ثلاث سفن لصيد الأسماك واسطولا من سيارات الشحن المبردة . وتصيد السفن الثلاث ١٨٠ طناً من الأسماك في الشهر أي ضعف المعدل الشهري للعام ١٩٧٨ تقريباً .

أما الصيد في المياه العميقة فتقوم به شركة كورية تدير سفينتين للصيد بموجب ترخيص من الحكومة . وهي تصيد ٨٥٠ طناً من الأسماك في الشهر تحصل منها الحكومة على ٣٠٪ . وبموجب العقد الذي وقعته مع الحكومة فإن الشركة ملزمة بتدريب العمانيين على صيد الأسماك على ظهر سفنها . وتنظر الحكومة في موضوع إيجاد مزيد من مثل هذه المشاريع المشتركة مع شركات أجنبية تستطيع إقامة مصانع لتعليب الأسماك .

وأحد مشاريع التنمية الكبرى هو إنشاء مصنع دقيق السمك خلال الفترة المتبقية من الخطة الخمسية . ويزمع برنامج تنمية قطاع الأسماك وتوسيعه إنشاء مجلس أو شركة وطنية للأسماك لتنسيق برامج تسويق الأسماك محلياً وتصديرها .

ويهدف برنامج التنمية الى مساعدة الصيادين عن طريق صندوق

تشجيع الصيادين لشراء قوارب للصيد من الألومنيوم ومحركات ومعدات حديثة للصيد وباستطاعة الصياد الحصول من الصندوق على ٢٥٪ من ثمن القارب أو المحرك كمنحة ، ٥٠٪ كقرض بفائدة مخفضة وبشروط سهلة لتسديد القرض على أقساط شهرية . وقد بلغ عدد الصيادين الذين استفادوا من مشروع المساعدات هذا نحو ٧٠٠ صياد . وسيتم في هذا العام طلب شراء ألف قارب صيد مع محركاتها لتوزيعها على الصيادين . وقد ساعدت معدات الصيد الحديثة ومخازن التبريد وتسهيلات تسويق الأسماك الصيادين العمانيين على زيادة دخلهم الى درجة كبيرة

الزراعة .

ان سلطنة عمان بخلاف دول الخليج الأخرى ، لديها مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة . وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة الآن ٤٠ ألف هكتار وقد زيدت مساحة الأراضي الزراعية ٤٠٠٠ هكتار منذ البدء في تنفيذ الخطة الخمسية في ١٩٧٦ وزراعة الأراضي الجديدة هي إحدى طريقتين لمضاعفة محصول الإنتاج الزراعي والثمار والخضر والعلف الحيواني الى ٨٧٢ ألف طن بحلول العام ١٩٨٠ وزيادة الأرباح الى ٦١ مليون ريال عماني أي بنسبة ثلاثة أضعاف ، والطريقة الثانية هي لزيادة إنتاج المزارع القائمة عن طريق تحسين طرق الزراعة .

لذلك ، أدخلت عدة مشاريع لمساعدة المزارعين على تحقيق معدلات أعلى للإنتاج . وهذه المشاريع تشمل على دراسات فنية وتدريب للمزارعين . وإقامة مراكز للبحوث الزراعية ومزارع تجريبية وتوزيع الأسمدة الزراعية والبذور من نوعية ممتازة على المزارعين مجاناً وذلك بالإضافة الى الآلات والمعدات الحديثة كالجرارات الزراعية ومضخات المياه .

وبالرغم من انه سيكون بالإمكان وضع ٤٠٠٠ هكتار من الأراضي قيد

الزراعة الفعلية عند نهاية العام ١٩٨٠ ، فانه لا يمكن تحقيق مزيد من التطور في هذا المجال الا اذا اكتشفت مصادر جديدة لمياه الري . كان ري الأراضي الزراعية منذ قديم الزمن يعتمد على الأفلاج التي مازالت المصدر الرئيسي للمياه . لكن الأفلاج لا تستطيع تلبية حاجات مساحات اضافية من الأراضي الزراعية من مياه الري .

لذلك فان الحكومة تبحث الآن مشروعين للري . الأول هو حفر آبار الى عمق يتراوح من ٣٠٠ الى ٤٠٠ متر حيث هناك مستودعات احتياطية للمياه الجوفية . والثاني هو بناء سدود لخزن مياه الأمطار التي تذهب هباء حتى الآن على جوانب سلاسل الجبال العمانية .

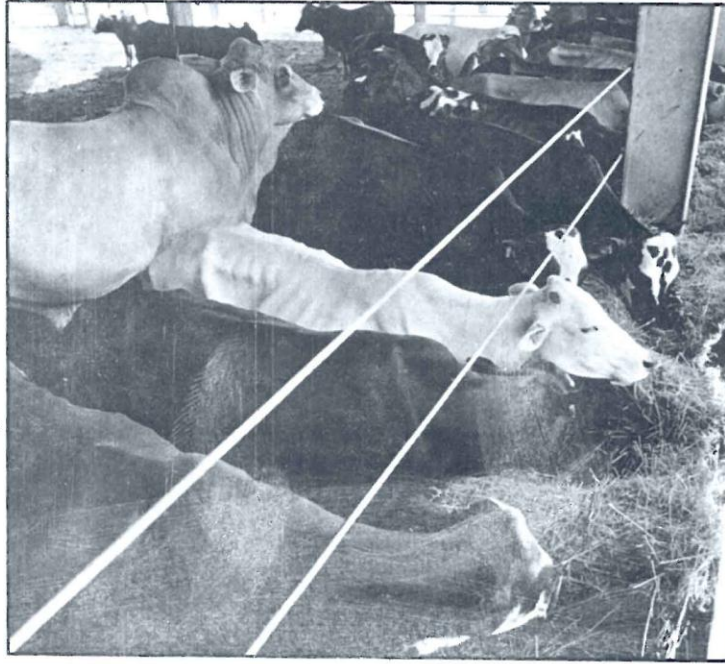
تتراوح مساحة المزارع الحالية من هكتارين الى ثلاثة هكتارات . وهناك مزرعة واحدة تبلغ مساحتها ٨٠٠ هكتار ، تملكها الحكومة بالاشتراك مع شركات عمانية واجنبية . وتنتج هذه المزرعة الحليب ومنتجات الألبان للسوق المحلية ، وفي موسم الشتاء تنتج هذه المزرعة الخضروات للسوق الأوروبية .

وقد بدأ المزارعون المحليون في التباحث والتشاور لحرث اراضيهم وزرعها على اسس تعاونية ومن المرجح ان تشكل عدة جمعيات تعاونية للمزارعين قريباً .

والمحاصيل الزراعية التقليدية التي تصدرها سلطنة عمان هي التمور والليمون ولكنها تزرع ايضاً محاصيل اخرى كالقمح والتبغ وقصب السكر والحمضيات والمانجو والموز وجوز الهند للاستهلاك المحلي . ومن هذه المحاصيل يصدر التبغ والموز .

وتعلق أهمية كبيرة على زراعة القمح حيث ان سلطنة عمان تهدف الى انتاج ١٠٪ على الأقل من احتياجاتها . ويحصل المزارعون على ٢٠ ر.ع لكل فدان من اراضيهم يزرعونه بالقمح . كما يحصلون على مساعدة اضافية من وزارة الزراعة التي تقوم بحرث اراضيهم وحصد محاصيلهم .

وتمضي سلطنة عمان ايضاً في تحقيق هدفها بموجب خطة التنمية لزيادة الثروة الحيوانية من ٣٤١,٠٠٠ رأساً من البقر والماعز والجمال الى ٥٢٢,٠٠٠ رأساً في نهاية ١٩٨٠ . ويبلغ عدد الأبقار حالياً نحو ٥٠ ألف بقرة معظمها في المنطقة الجنوبية . ويجري تحسين سلالات الأبقار المحلية عن طريق التهجين بالابقار المستوردة ذات الكفاءة الانتاجية العالية . وتجري البحوث ايضاً لانتاج سلالات افضل من الأغنام والماعز لزيادة وزنها اما مزارع تربية الدواجن فان انتاجها مقصور على انتاج البيض . وهناك مزرعة كبيرة تنتج ٣٠ الف بيضة في اليوم وسيزداد الانتاج تدريجياً الى ٥٠ الف بيضة في اليوم قبل نهاية هذا العام .



محطات تربية الماشية طبقاً للأساليب الحديثة

المواصلات

توجد في سلطنة عمان اليوم شبكة كبيرة وحديثة في طرق المواصلات ، لكن يجري الآن توسيع مطار السيب الدولي خارج مسقط ، ليتمكن من التغلب على مشكلة حركة الطيران التي تتزايد بسرعة . وقد بلغ عدد المسافرين الذين مروا عن طريق هذا المطار الذي تم بناؤه في ١٩٧٣ اكثر من نصف مليون مسافر في العام الماضي ، ويجري الان العمل لزيادة طول مدرجة المطار الفتي قدم وسيزود برج المراقبة الذي يشرف على حركة الطيران ويسهر على تأمين سلامة الملاحة الجوية بأجهزة الكترونية حديثة ، ويجري ايضاً توسيع منطقة شحن وتفريغ البضاعة في المطار وبناء حظائر لتصليح وصيانة الطائرات .

والمطار الثاني في السلطنة هو مطار صلالة الدولي بالمنطقة الجنوبية وتستخدمه الطائرات التي تقوم برحلات داخلية . ومن المقرر بناء مطار مدني ثالث في خصب في منطقة مسندم الجبلية في اقصى الزاوية الشمالية من سلطنة عمان .

تمتلك سلطنة عمان مينائين بحريين يخدمان سفن الشحن الدولية والأقليمية . وفي ميناء قابوس في مسقط الذي بدأ في العمل سنة ١٩٧٣ فقط ، أفرغ وشحن نحو مليوني طن من البضائع المختلفة في العام الماضي ،



ميناء الريسوت في المنطقة الجنوبية وسوف يتم الانتهاء من أعمال التوسعات هذا العام

وتعتزم سلطات الميناء بناء ساحة لاستيعاب الموانع الضخمة . والميناء غير مزدحم عادة على الرغم من حركة الشحن المتزايدة الى موانئ الخليج الأخرى .

هذا ومن المتوقع أن ينتهي العمل في توسيع مرافق ميناء ريسوت بصلالة في آخر هذا العام . وعندئذ سيستطيع الميناء استقبال سفن تصل حمولتها الى ١٧ الف طن وناقلات نفط حمولتها ٣٥ الف طن .

ومن المقرر بناء رصيف لتحميل وتفريغ السفن كجزء من مجمع استخراج النحاس وصهره في صحار وهناك خطط لإنشاء ميناء في مدينة صور التي كانت يوما ما مركزاً للشحن البحري . وفي القريب العاجل تنتهي الدراسة التنفيذية للموقع .

ولدى سلطنة عمان حاليا شبكة من الطرق المسفلته يبلغ طولها ١,٥٠٠ كيلو متر وشبكة من الطرق المعبدة طولها ١٢ الف كيلو متر . وتربط مسقط بالامارات العربية المتحدة طريق جديد يجري تمديدها على مراحل باتجاه الجنوب وستربط بين الناحيتين الشمالية والجنوبية من عمان في العام ١٩٨٢ .

وتدير شركة « عمان تل » التي تملكها الحكومة ، شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية . وقد أكملت الشركة هذا العام شبكة من ٢٣ الف خط هاتف ونظاماً للاتصال المباشر بالتليفون مع دول أوروبا الغربية حيث يستطيع المتحدث ان يطلب الرقم المنشود دون اللجوء إلى مقسم هاتف أو بدالة . ومن المنتظر ان تبدأ شبكة من خطوط التلكس اوتوماتيكية بالعمل في آخر ١٩٧٩ .

وقد انشئت في منطقة الجاجر محطة أرضية للاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية ، قوتها ٧٢ دورة ، وهناك محطة للتقوية في ظفار بقوة ٢٤ دورة تصل شبكات الهاتف والتلفزيون العاملة في السلطنة ببقية العالم . كما يجري توسيع وتحسين الخدمات البريدية لمواكبة حركة التطور في البلاد .

التمهت الإجماعية

دشنت الحكومة في ١٩٧٠ برنامجاً واسعاً للتمهية الإجماعية لاصلاح
أخطاء السنين الماضية في توفير الخدمات الأساسية كالعناية الصحية
والتعليم والاسكان والمساعدات الإجماعية .
وتقدم سلطنة عمان اليوم خدمات إجماعية تقارن بأفضل الخدمات في
العالم العربي .

التربية والعالم

كان التقدم في توفير التعليم الابتدائي والثانوي سريعاً في السنوات
التسع الماضية .
وتوجه الحكومة حالياً إهتمامها إلى تحسين المستويات واعداد الشباب
العماني لمتطلبات المستقبل من الأيدي العمانية ، والسعي لأضفاء الطابع
العماني على المناهج الدراسية .
ويبلغ عدد المدارس في السلطنة الآن ٣٥٣ مدرسة وعدد الطلاب ٦١ ألف
طالب ، وعدد الطالبات ٢٧ ألف طالبة . الكثيرون منهم يتعلمون في مدارس
مختلطة يبلغ عددها ١٤٥ مدرسة .
وسوف يتم في السنة الدراسية ١٩٧٩ - ١٩٨٠ افتتاح ست عشرة
مدرسة جديدة وهو عدد قليل نسبياً بالمقارنة مع بعض السنوات السابقة
إذا كان عدد المدارس التي تفتتح كل سنة يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مدرسة . ومن

بين الـ ١٦ مدرسة ستقوم سبع مدارس بتقديم التعليم المتوسط والثانوي مما يعكس تغييراً في نظام التعليم .

ولأول مرة ستكون هناك مدرستان متوسطتان للبنين والبنات . وستوفر المدرسة المتوسطة للبنين ، بالإضافة الى التعليم العام ، فرص التدريب المهني لسد النقص في الكوادر الفنية العمانية ولاعداد الطلاب للدخول في المدرسة الصناعية الثانوية التي ستفتتح في ١٩٨٢ . اما المدارس المتوسطة للبنات فستنظم صفوفاً في الاقتصاد أو التدبير المنزلي بالإضافة الى التعليم العام .

وفي السنة الدراسية القادمة ستفتتح مدرستان ثانويتان لاعداد الشباب العماني وفقاً لمتطلبات البلاد من الايدي العاملة المدربة في المستقبل ستكون احدهما مدرسة للزراعة وستعلم الأخرى الدراسات التجارية . ففي الوقت الحاضر يشغل معظم الوظائف في المؤسسات والشركات التجارية موظفون أجانب .

وقد تم في بداية السنة الدراسية الراهنة إضفاء الطابع العماني على « تعمين » المناهج الدراسية وكان الهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو خلق وتنمية الوعي الوطني بين أطفال المدارس الذين ينتمون الى خلفيات اجتماعية مختلفة ويعطي المنهاج الدراسي في طابعه العماني الخالص أهمية كبيرة للحقيقة التي تعتبر ان العمانيين جزء من عالم الاسلام والعرب ومن شأن هذا الاصلاح ان يؤدي إلى تخريج جيل من الشباب في المدارس العمانية يتميز بخصوصية عمانية ، يشعر أفرادها في نفس الوقت بانتمائهم الى العالمين الاسلامي والعربي الأوسع .

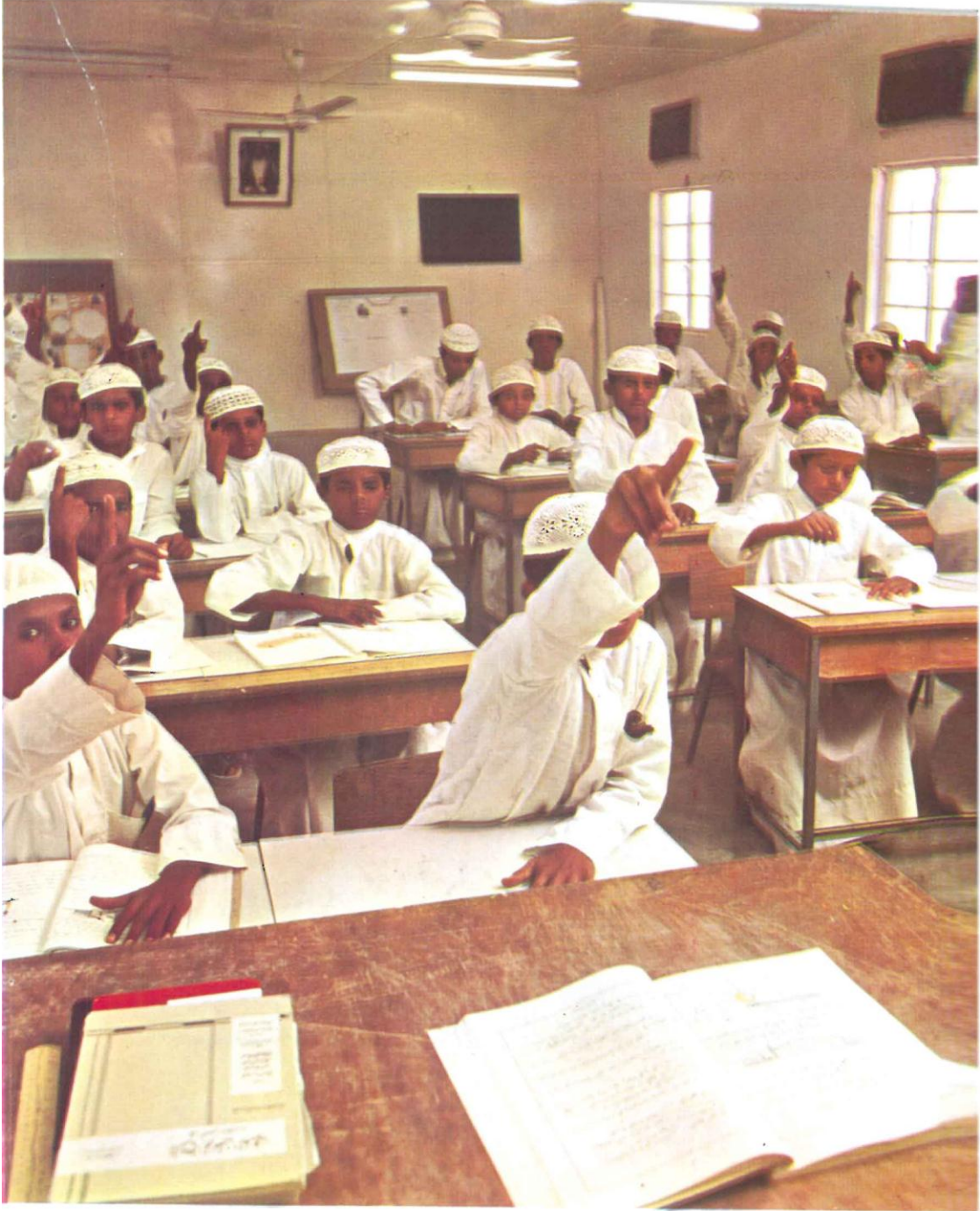
وقد أدخل نظام التعليم بطابعه العماني الصرف المعمول في الفصول الابتدائية الأولى والثاني والثالث وفي الفصل الأول في المدارس المتوسطة عند بداية العام الدراسي الحالي وسيعمل بهذا النظام الجديد في الفصلين الرابع والخامس في المدارس الابتدائية على ان يغطي النظام الجديد

جميع الفصول الدراسية في ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

وضمن اطار نظام التعليم في طابعه العماني الراهن جرى إدخال طرق جديدة في التعليم وكتب مدرسية جديدة . فالطلاب لا يتعلمون بعد الان عن طريق حفظ المواضيع الدراسية عن ظهر قلب (غيبا) بل ان الكتب المدرسية الجديدة تمكنهم من فهم واستيعاب ما يتعلمونه بشكل أفضل عن طريق مجموعة من الاسئلة حول نقطة معينة والتعاليم الدينية والدينية لم تعد مفصولة عن بعضها بعد الان . فقد ادرجت فقرات من القرآن الكريم التي لها علاقة بالمواضيع الدينية التي تدرس في الكتب المدرسية . وتقوم المدارس



صاحب الجلالة يعطى اهتماما شخسيا كبيرا للتعليم



انتشر التعليم في كل أرجاء السلطنة

ايضا بتعليم اللغة الانكليزية كلغة ثانية من الفصل الرابع الابتدائي .
وتعتبر سلطنة عمان بمثابة الدولة العربية الوحيدة التى تفعل هذا .
ولقد اثار نظام التعليم العماني الجديد اهتماما كبيرا فى الدول العربية
الآخري . وتعانى السلطنة من نقص كبير فى المدرسين العمانيين المدرسين .
فمعظم المدرسين آجانب . ومن ٣,٥٧٠ مدرسا فى نهاية العام الدراسي
١٩٧٧/١٩٧٨ كان ٣٣٥ فقط من العمانيين . والعدد الأكبر من المدرسين
الآجانب جاء من مصر (٢,٠٢٨) والاردن (٥٤٧) والسودان (٣٠٩)



طريق المستقبل يصنعه جيل الغد

والسعودية (١٤٧) .

وتدير الحكومة معهداً لتدريب المعلمين يضم مدرستين ثانويتين للطلاب الذكور والاناث .

وبموجب نظام التعليم الحالي يقضي التلاميذ ست سنوات في الدراسة في المرحلة الابتدائية وثلاث سنوات في المرحلة الاعدادية وثلاث سنوات في المرحلة الثانوية . والطلاب الذين ينهون تعليمهم الابتدائي يمكن توزيعهم إلى أربع فئات على مستوى التعليم المتوسط - التعليم العام ، والدراسات الاسلامية ، والتعليم الخاص لكل من البنين والبنات .

وباستطاعة الطلاب الذين أتموا تعليمهم الابتدائي ان يختاروا تعلم الصنائع والحرف التي يشاؤون الالتحاق بها في مركز التعليم المهني الذي تديره وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

وبمقدور الذين أتموا مراحل تعليمهم المتوسط ان يلتحقوا بواحد من الفروع الخمسة التالية : التعليم العام ، معهد الدراسات الاسلامية ، معهد تدريب المعلمين مدرسة الزراعة أو التجارة .

لا توجد في سلطنة عمان جامعة الى الآن وتقوم الدولة بارسال كل الطلبة الجامعيين على نفقتها إلى مختلف بلاد العالم للحصول العلمي والدراسات العليا المتخصصة .



الوزارة الصحية

تحسن مستوى الصحة في سلطنة عمان بصورة عامة وذلك نتيجة لتوسيع وتطوير الخدمات الصحية وتوفير العناية الطبية الان حتى للمواطنين الذين يعيشون في مناطق نائية . وقد انخفضت نسبة الوفيات بين الاطفال انخفاضاً كبيراً وكذلك في عدد الاصابات بالمalaria والتراكوما والالتهابات المعوية .

وهناك سبب آخر للنجاح السريع الذي حققته الخدمات الصحية وهو تجاوب العمانيين انفسهم مع النصائح والارشادات الصحية فالعمانيون هم ايضاً من اكثر شعوب المنطقة وعياً بالأمور الصحية ومراعاة لها . وتدير وزارة الصحة ١٣ مستشفى و ١٢ مركزاً صحياً و ٤٧ عيادة في كل ارجاء السلطنة . وسيتم توسيع اربعة مستشفيات هذا العام ، وستضيف ٢٤٧ سريراً الى عدد الأسرة الحالية وهو ١,٤٠٩ أسرة . وتعتبر مستشفيات سلطنة عمان من بين أحدث المستشفيات في الدول النامية .

ومن بين الخدمات التي تقدمها الوزارة : الفرق الطبية المتنقلة لمعالجة المرضى في القرى النائية . وقد حلت مجمعات صحية متكاملة في المناطق الريفية محل « خدمات الطبيب الطائر » التي لم تعد تستخدم إلا للحالات الطارئة .

ولقد تقدمت خدمات الصحة الوقائية تقدماً كبيراً في السلطنة وتشتمل

هذه الخدمات على نظافة البيئة ، والتحصينات ضد الأمراض المعدية ، والصحة المدرسية ، والتعليم الصحي ورعاية الأمومة والطفولة ومكافحة الملاريا .

وثمة اقتراحات لأضافة قسمين جديدين للصحة المهنية (طوارئ العمل) والأمراض الاستوائية المستوطنة . وتقدم خدمات الصحة العامة هذه عن طريق خمسة مجمعات صحية و١٢ وحدة فرعية في كل انحاء البلاد ولقد استجاب المواطنون ايضاً إلى حد كبير إلى حملات التطعيم ضد الأمراض المعدية . وتدير سلطنة عمان اليوم حملات واسعة للتحصين والوقاية والمناعة ضد الأمراض التي يمكن منعها والحيلولة دونها، مثل الشلل والديفتريا والسل .

وتوفر الحكومة تسهيلات التدريب للعُمانيين داخل البلاد وخارجها . فمدرسة التمريض في مستشفى الرحمة التي أفتتحت في ١٩٧٠ تقيم الآن دورات تدريبية تستغرق كل دورة منها ثلاث سنوات . وهذا يتوافق مع مستوى الدورات في الدول المتقدمة . وتتاح فرص التدريب ايضاً في أوقات العمل لعمال العيادات والمختبرات الطبية وأقسام التصوير بالأشعة . وهناك في الوقت الحاضر خمسة اطباء في الخارج يتلقون دورات تدريبية لفترة ما بعد التخرج في ميادين تخصصية مختلفة . كما يحضر عدد من الممرضين والمساعدين الطبيين دورات تخصصية في الخارج . وهناك عدد من العُمانيين الشباب يدرسون الطب والصحة العامة بموجب منح دراسية وقد تمت الموافقة على احد عشر مشروعاً جديداً للعام ١٩٧٩ وهذه تشتمل على مدرسة تمريض ثانية ، واربعة مراكز صغيرة للتوليد وثلاثة عشر مستوصفاً .



طالبات مدرسة التمريض

السودان الاجتماعية

تدير سلطنة عمان برنامجاً شاملاً للضمان الاجتماعي ويبلغ عدد الأسر التي تحصل على مساعدات مالية مباشرة نحو خمسة الاف أسرة . والمواطن العماني الذي يحصل على مثل هذه المساعدات يلقي التشجيع على العيش مع عائلته . وهناك أيضاً دار للمسنين الذين لا أقارب لهم ولا تتجاوز قيمة المساعدة التي تقدم للأسرة المحتاجة ٣٦ ر.ع في الشهر . وتقدم المساعدة أيضاً لتمكين العمانيين القادرين على أداء وظائف فردية ، من بدء ممارسة حرفة ما او فلاحية قطعة أرض صغيرة ، فمثلاً ، تقدم الحكومة قطيعاً صغيراً من الأغنام أو مضخة ماء او ماكينة خياطة لتعين مثل هؤلاء على الاعتماد على انفسهم . كما تقدم لهم المساعدة لتسويق منتجاتهم .

وتدير الحكومة أيضاً برنامجاً لتنمية المجتمع وهو منهلج يجعل هذه المجتمعات تعين نفسها ذاتياً .

يبادر اهالي القرى بموجبه الى بناء مدرسة بجهودهم الذاتية في المناطق النائية . أو شق طرق فرعية صغيرة وتدير الحكومة أيضاً بمساعدة منظمة اليونيسف برنامجاً لتعليم اهالي القرى كيفية المحافظة على النظافة العامة والقواعد الصحية وتشجيعهم على الاستفادة

من الخدمات التي تقدمها مراكز الرعاية بالطفل والأمومة ، والمستشفيات .
ويسير برنامج تنمية المجتمع الذي بدأ بالقرى في الداخل سيراً حسناً
وفي العام ١٩٧٤ بدأت الحكومة بتنفيذ مشروع يشمل كل أرجاء السلطنة
لتوفير المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود . وقد ركز اهتمام أكثر على
هذا المشروع بموجب الخطة الخمسية الحالية . وفي ١٩٨٠ يكون قد تم بناء
١٣٠٠ مسكن شعبي . ويخول مشروع الاسكان العمانيين البالغين من
العمر ٢١ الى ٦٠ سنة الحصول على مسكن حكومي في المنطقة التي
يعيشون ويعملون فيها اذا كان معاشهم الشهري أقل من ١٥٠ ر.ع. ويمنح
بنك الاسكان لهم قروضاً تصل إلى ٩٠٪ من تكاليف بناء منزل لأن
الحكومة توزع الأراضي على المواطنين مجاناً . ولا تفرض فائدة مالية على
القرض الذي تتم تسديده بالتقسيط على مدى عشرين سنة .



الحياة والكهرباء

ان كميات المياه المتوفرة كافية لسد حاجات سلطنة عمان ، لكن ، يجب اكتشاف موارد جديدة لتلبية حاجات مشاريع التنمية الكبيرة في المستقبل بما في ذلك الزراعة والصناعة . ويؤكد الخبراء الذين يعملون بالتعاون مع البنك الدولي للانشاء والتعمير ان سلطنة عمان لديها موارد مائية كافية لتأمين حاجات الاستهلاك في المستقبل . وهؤلاء الخبراء مسؤولون أمام مجلس الموارد المائية الذي يرأسه ثلاثة من الوزراء ومهمة هذا المجلس هي تنسيق موارد المياه لضمان الحفاظ على التوازن بين كمية المياه المتوفرة وحاجات الاستهلاك من جهة ثانية .

وبناء على بعض التقديرات فان سلطنة عمان تستطيع أن تزيد كميات مياهها بنحو ١٠٠ مليون متر مكعب في السنة عن طريق بناء سدود لتخزين مياه الأمطار التي تذهب هدرأ على جانبي سلاسل الجبال الرئيسية الممتدة في طول البلاد وعرضها وفي المناطق الجافة من السلطنة تهطل الأمطار عادة مرة أو مرتين في السنة . وعندما ينزل المطر بغزارة تتدفق السيول في الوديان وتذهب المياه هدرأ إلى البحر على طول الجانب الساحلي من الجبال أو تغور في رمال الصحراء على الجانب الآخر . وحسب التقديرات

فان هذه السدود تستطيع أن تحتفظ ما بين ٣٠ الى ٤٠ مليون متر مكعب من مياه الأمطار في السنوات العادية .

وهناك طريقة أخرى لزيادة كميات المياه وهي حفر الابار التي تصل الى عمق يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٥٠ متراً . وقد اكتشفت شركات النفط التي تقوم بأعمال التنقيب عن حقول جديدة مخزونات عميقة من المياه تحت الأرض . ويبحث مجلس الموارد المائية استعمال هاتين الطريقتين . وتدل الدراسات التي أجريت حول جدوى هذه الطريقة على ان المواقع الأولى المحتملة لبناء السدود ستكون في اودية ضيقة ، بالقرب من منطقة العاصمة وفي ثلاثة اماكن أخرى .

وبالإضافة الى ذلك فان المجلس يعد ويملك خططاً لبناء المزيد من



محطة تحلية المياه وتوليد الكهرباء بالغبرة

محطات تحلية مياه البحر . وستكون هذه المحطات اصغر من المحطة الحالية في الغبرة والتي تنتج ٣,٧ مليون جالون من الماء في اليوم . وبعض المحطات سيكون وحدات صغيرة كمحطة جزيرة مصيرة التي تنتج ١٢٠ ألف جالون من الماء في اليوم .

ومازال نظام الأفلاج القديم يشكل المصدر الرئيسي للمياه في المناطق الريفية ، ولكن هذه الأفلاج لا تستطيع سد متطلبات مشروعات التنمية الزراعية الكبرى . ويبلغ عدد الأفلاج في المناطق الريفية حوالي أربعة الاف فليج .

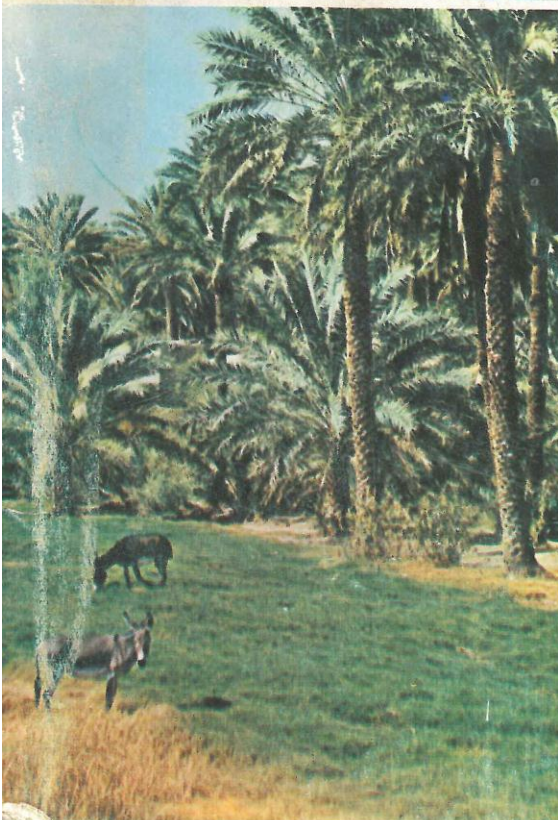
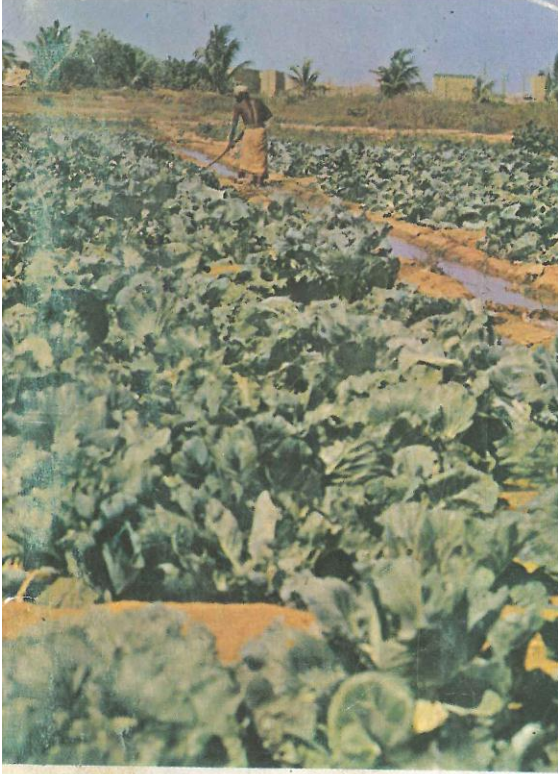


الكهرباء

لا تتوقع الحكومة مواجهة أية مشكلة في توفير الطاقة لمشاريع التطوير الصناعي في المستقبل لان سلطنة عمان لديها كميات كافية من الغاز الطبيعي لانتاج الطاقة بتكاليف رخيصة نسبياً . وتبلغ قوة الطاقة الكهربائية في الوقت الحاضر ١٥٧,٧ ميغاواط تنتج ٥٥٠ مليون كيلوواط في الساعة من الكهرباء وبالإضافة إلى قيام الحكومة بسد حاجة المدن الكبرى الأهلة بالسكان كمنطقة العاصمة ، وصلالة ، فان الحكومة منهمكة في تنفيذ برنامج لتزويد القرى في المناطق النائية بالكهرباء . وقد تم في السنوات التسع الماضية تزويد النصف من عدد هذه القرى بالكهرباء . وهذا يعتبر تقدماً ملحوظاً وجيداً بالنسبة للتضاريس الجبلية في سلطنة عمان والمسافات البعيدة التي تفصل بين المجتمعات الصغيرة المنعزلة . وهناك ثلاثون محطة صغيرة بعضها لا تزيد قوته عن ميغاواط واحد تقوم الآن على تزويد القرى الصغيرة والمتوسطة الحجم بالطاقة الكهربائية .







صدر عن
وزارة الاعلام وشئون الشباب
١٣٩٩ - ١٩٧٩